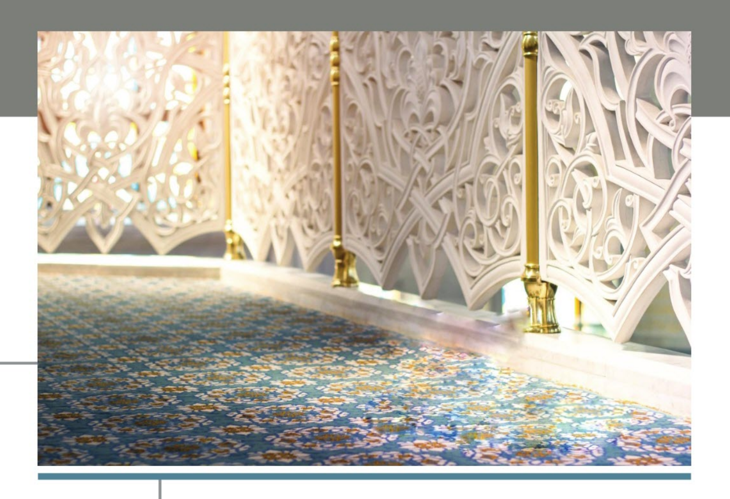




رَأس المال الدِّيني

قراءة في السوق الدِّيني في نصف قرن



د. عبدالرحمن بن عبدالله الشقير

ابن النديم للنشر والتوزيع
دار الروافد الثقافية - ناشرون

رأس المال الدِّيني

قراءة في السوق الدِّيني في نصف قرن

رأس المال الدِّيني

قراءة في السوق الدِّيني في نصف قرن

د. عبدالرحمن بن عبدالله الشقير





رأس المال الدِّيني

د. عبدالرحمن بن عبدالله الشقير

الطبعة الأولى، 2021
عدد الصفحات: 80
القياس: 14 × 21
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-093-5
الإيداع القانوني: السداسي الأول/2021

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلـــوي: 03 76 20 661 213+

وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلـــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص. ب.: 113/6058
الحمـراء، بيروت-لبنان
Email: rw.culture@yahoo.com
info@dar-rawafed.com
www.dar-rawafed.com

المحتويات

مقدمة

مفهوم رأس المال في مجال الاقتصاد معروف وقديم، ولكن عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو وسَّع مفهومه، وقسَّم الرساميل قسمين: رأس المال المادي وهو الاقتصادي، ورأس المال الرمزي، ويشمل جميع الرساميل التي لها قيمة مضافة غير مادية، منها على سبيل المثال أن يمتلك الفرد علاقات اجتماعية فاعلة في مجتمعه، ولها مردود ينعكس على سير مصالحه، فهو بذلك يمتلك رأس مال اجتماعي، ومن يمتلك معلومات في علوم الدين، ويتخصص في صرفها للناس واكتسابها من العلماء، ولها تأثير على مصالحه، فهو يمتلك رأس مال ديني. وتخضع هذه الرساميل الرمزية إلى مستويات استخدامها وأساليب توظيفها، كما هو الحال في رأس المال المادي، وبالتالي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية.

تتعدد صور رأس المال الرمزي، فمنها إضافة إلى رأس المال الاجتماعي، رأس المال الثقافي، ورأس المال الديني، وهو محور هذه الدراسة. إذ في المجتمعات المتدينة، يعد رأس المال الديني من أهم الرساميل وأكثرها تأثيراً، ويتجسد في الرموز الدينية بمختلف صورها سواء المؤسسات والقيادات والعلماء، وكذلك المنتجات التي تخرج للمجتمع في هذا السياق، ومنها الفتاوى والرسائل الإعلامية المختلفة في هذا الصدد.

ويمكن تقسيم رأس المال الديني في هذه الدراسة إلى

نوعين، هما: رأس المال الديني الصلب، ويرد في الدراسة في سياق إيجابي، ورأس المال الديني السائل، ويرد في الدراسة في سياق سلبي، ولكل منهما مظاهر اجتماعية. ومؤشرات رأس المال الديني الصلب تتمثل في الإنتاج العلمي المبني على الموضوعية والحياد واتباع الدليل وممارسة النقد العلمي، وهو الذي يمثل نهضة الأمة عبر القرون لصلابته؛ ومؤشرات رأس المال الديني السائل تتمثل في الالتزام بالتدين الشكلي كاللحية والثوب القصير وعدم لبس العقال، بوصفه قوة شعبية مؤثرة، بسبب أنها تختزل معاني الزهد والمروءة والتواضع والعفة...، وتقديس النص الشرعي للعامة مع تأويله الدائم لأهداف خاصة، وهو تقسيم مناسب لتفسير السوق الديني، وهو مصطلح سبق أن استخدمه عدد من الباحثين.

وقد استخدم زيجمونت باومان مفهومي الصلابة والسيولة في مشروعه النقدي لعصر الحداثة، ويعرفهما بقوله: "الميوعة، هي سمة المواد السائلة والغازية، وتؤكد الموسوعة البريطانية أن المواد السائلة والغازية تتميز عن المواد الصلبة بعدم قدرتها على الاحتفاظ بقوى التماسك بين مكوناتها في حالة السكون، ومن ثم تغير شكلها باستمرار ما دامت تتعرض لإجهاد. هذا التغير المتواصل القاطع في جزء من المائع بالنسبة إلى جزء آخر منه، عندما يتعرض للإجهاد يحدث الجريان، وهو إحدى الخواص المميزة للموائع، أما قوى التماسك داخل مادة صلبة فتبقى عند الثني أو اللي، ولا يحدث جريان المادة الصلبة، ويمكنها أن ترتد إلى شكلها الأصلي... إن ما تعنيه سمات الموائع كافة، هو

أنها على العكس من المواد الصلبة، لا يمكن أن تحتفظ بشكلها بسهولة، فالموائع إذا جاز التعبير لا تُثْبت الحيز المكاني، ولا تعوق حركة الزمن، فلا تحتفظ بشكل محدد فترة طويلة، وإنما تكون على استعداد وميل إلى تغييره، ومن ثم فإن جريان الزمن هو المحك... أما المواد الصلبة فتأخذ أبعاداً مكانية واضحة، ولكنها تحيّد التأثير، ومن ثم تقلل من أهمية الزمن... أما المواد السائلة فتؤكد الزمن في المقام الأول، فإذا تحدث المرء عن المواد الصلبة، فبوسعه أن يتجاهل الزمن تماماً، أما إذا تحدث عن المواد السائلة وتجاهل عامل الزمن، فإنه يرتكب بذلك خطأ شنيعاً"[1].

ومن المهم التأكيد على أن رأس المال الديني الصلب أمر موضوعي وفني صرف، ويحكمه المنهج العلمي، ويقيم مادته العلمية علماء الدين، وهم من يحددون توافقه مع المصادر المعتبرة لديهم، وما إذا كانت تتم معالجته بشكل سليم، وتحكمه العقلانية والمنطق. أما النوع الآخر وهو رأس المال الديني السائل فهو شأن اجتماعي؛ لأنه يهتم بالقيم الشكلانية والجسدية للتدين، وهو في حالة تغير مستمر، ويقيمه العامة والجماهير، وتحكمه العاطفة؛ وسوف يكون هذا التقسيم أساسًا في الدراسة.

عندما ننظر في قيم رأس المال الديني الاستعمالية، نجد أن كثيراً منها قد تخلت عن استعمال الثوابت والمقاصد الأخلاقية،

---

(1) زيجمونت باومان، **الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2016 ص 41، 42.

من تعظيم النص الديني، الذي كثيراً ما يتعرض للتأويل، مدعوماً بالالتزامات الدينية الشكلية، ومن ثم تنشأ الاختلالات الوظيفية للدين في المجتمع، ويبدو أن ذلك يتم بقصد الرفع من قيمة النص الديني من أجل التبادل الاجتماعي بها التي تعود بالنفع الخاص لصاحب رأس المال الديني السائل. وما حدث في السنوات الخمسين الأخيرة في السوق الديني، تؤكد هذه الاختلالات الوظيفية.

أولا: تصور الدين في علم الاجتماع

من المفيد في تحليل ظاهرة رأس المال الديني، التعرض إلى بعض السياقات المعرفية الضرورية في هذا المجال، والتعرف إلى: وظيفة الدين في المجتمع، والعلاقة بين الدين والتدين، ومفهوم الاتجار بالدين. وذلك لأنها مداخل مهمة لفهم ظاهرة رأس المال الديني والتحولات التي طرأت على فهم الدين، وإضفاء معاني جديدة على مسائل قديمة لتنمية رأس المال الديني ومراكمته، سواء للمصالح العامة أو للمصالح الخاصة.

1 - وظيفة الدين في المجتمع

يؤكد علم الاجتماع بشكل عام على أهمية دور الدين في المجتمع، "فالدين هو عامل قوي للاستقرار الاجتماعي، منذ اللحظة التي يوفر فيها للمجتمع، كلاً أو جزءاً، آليات عميقة لتقليص الضغط النفسي والاجتماعي والسياسي"[1]. ولذلك يعد الدين أحد أهم وسائل الضبط الاجتماعي، من خلال منظومة القيم والأخلاق التي يكرسها في الأفراد والأسر والجماعات، ومن خلال تنظيم علاقة العبد بخالقه في العبادات والمعاملات

(1) سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، ترجمة عزالدين عناية، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، ط1، 2011، ص49.

التي توصله إلى تسامي الفرد بذاته، وإيجاد معاني قيمية نبيلة في تفاعله مع الآخرين ومعاني أخلاقية لحياته.

ولكن يكمن تحت هذه العموميات مجموعة لا متناهية من التفاصيل التي تحكم حجم دور الدين في المجتمع، وقدرته على إضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهيمنته على الفضاء العام. بل قد يتحول التفاوت في فهم الدين أو التشدد في تطبيق تعاليمه إلى سبب للصراع، سواء صراع أفراد أو جماعات، أو حتى صراع شعوب ودول.

يتضح من قوة دور الدين في المجتمع أن منظومته القيمية في المعاملات والعبادات تمثل رأس مال دينيًّا زاخرًا، تمكن الفرد المسلم من مراكمة رأسماله الديني، والاستثمار مع خالقه ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [البقرة، آية 245]، ولكن يظهر في كل زمان ومكان مضاربين برأس المال الديني، وليسوا مستثمرين، لتحقيق مصالح خاصة، بغطاء شرعي، فتسببوا في إرباك تدين الإنسان العادي، ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِۦٓ﴾ [التوبة، آية 9]، وهؤلاء لا ينجحون إلا إذا كان التدين سمة المجتمع الأساسية.

2 - العلاقة بين الدين والتدين

ينظر علم الاجتماع للدين بوصفه شيئاً مقدساً في المجتمع ومنظماً لشؤون الناس، كما تقدم، إذ إن الدين ذو أهمية بالغة للمجتمع لإضفاء القيم والأخلاق والتعاون بين أفراده، والتدين

يعد أحد مظاهر الدين، والفرق بين الدين والتدين كبير. وهناك ما يسمى الفكر الديني، وهو مصطلح ذكره المفكرون العرب تبعاً للمفكرين الغربيين، وهو لا يختلف عن معنى التدين؛ بل هو المنتج الأدبي الصادر عن التدين؛ ومن ثم فإن الدين يتجسد في مصدره الأصل، وهو القرآن الكريم والسنة والنبوية، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الأمة في قراءات متعددة لتفسير النص الديني، وهي قراءات متنوعة في المعتقدات والعبادات والمعاملات بين تسامح وبين تشدد وتطرف، أما التدين فهو مظهر من مظاهر الدين، ولكن صلابته تقاس بالمعاملات والأخلاق والقيم، وليس بالالتزام الشكلاني والمظهري.

يعد عالم الاجتماع الألماني جورج سيمل من أول من حلّل الفرق بين الدين والتدين بشكل منهجي في إطار اجتماعي، إذ يمثل الدين عنده الدافع الحيوي، بينما يمثل التدين الشكل الاجتماعي الذي يسعى إلى الاستحواذ والسيطرة على الدين؛ ولكن يلحظ جوليان فروند، المتخصص في علم اجتماع سيمل، أن نمط تفكير سيمل لا يقلل من قيمة الأشكال الدينية مقارنة بالتدين، فهما مظهران متكاملان، حيث يبلور الدين التدين، والتدين يشكل مبدأ التجديد الملازم للدين[2]. ويشرح العبور من التدين إلى الدين من خلال مفهوم الورع، فإذا تحول التدين إلى ممارسة اجتماعية، سوف يجد المجتمع في الدين مجازاً قوياً

---

(2) سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، مرجع سابق، ص63.

للتلاحم، ولتجاوز الانقسامات، وتخطي مظاهر التنافس الفردي[3].

وتوجد العديد من الدراسات الاجتماعية الحديثة التي تفكك الفارق بين الدين والتدين، ومنها على سبيل المثال كتاب "الدين والتدين: التشريع والنص والاجتماع" المنشور في عام 2012 للمستشار المصري عبدالجواد ياسين. ولكن ما ينبغي التأكيد عليه، هو توضيح ثلاثة فروق أساسية في رأس المال الديني، يستطيع الإنسان حيازتها، الأول منها: التدين الشكلاني والمظهري، وتتمثل إما في التركيز على الالتزام بالشكل الخارجي للنص الشرعي حتى ولو خالف مقاصد الشرع، مثل التحايل على الربا وعلى بعض أنواع الزواج المحرمة، وإما في التركيز أيضاً على شكل السلوك، ومنها شكل الجسد كالستر للمرأة واللحية وقصر الثوب للرجل. والثاني: العبادات وممارسة الشعائر الدينية، ويتمثل في الصلاة والصيام والحج وتلاوة القرآن...، والثالث: الأخلاق، وهي جوهر الدين والتدين، وتتمثل في أحاديث نبوية، مثل: "الدين المعاملة"، و"إن الله لا ينظر إلى صوركم، وإنما ينظر إلى قلوبكم"، بل هو جوهر الإنسانية، بدليل حديث: "إنما جئت لأتمِّم مكارم الأخلاق"، أي أخلاق عرب الجاهلية.

ويؤكد سيمل في معرض وصفه للحياة بأنها صراع دائم بين "الروح" و"الشكل" الذي يوجده الروح، وأن هذه الأشكال

---

(3) سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني**، مرجع سابق، ص 64.

تتحول مع مرور الزمن إلى قيم روحية راسخة. لذلك يتمسك الفرد بطريقة عفوية بالمعاني الرمزية التي يتيح له الحقل الديني ممارستها؛ وبالتالي فالتدين هو تجربة ذاتية عن العلاقة بشيفرة الحياة، التي يتم إدراكها من خبرات التاريخ والتجارب الذاتية. ومن هذا التوضيح بين الدين والتدين يتضح أنها حالة متلازمة آلياً، وأن أي تدخل بشري لتغليب التدين على الدين سوف يتسبب في خلل الوظيفة الاجتماعية للدين.

إن العبور من التدين الشكلاني إلى أخلاق الدين، أو روح الدين وفق مفهوم سيمل، يتم من خلال التورع عن الظلم والاعتداء والسرقة بغطاء ديني؛ إذ عندما يتحول التدين إلى ممارسة اجتماعية، فسوف يسهم الدين في قوة تلاحم المجتمع، وتجاوز الانقسامات، وتخطي مظاهر التنافس الفردي[4]. أما التدين الشكلاني فينبغي أن يرتبط بروح الدين، ويكون نتيجة لتأثير الدين، وليس سبباً له، بمعنى أن يتشرَّب الفرد روح الدين، ويتمثل بقيمه وأخلاقياته، ومن بعد ذلك يأتي التدين الشكلاني بعد ذلك، وإلا أصبح تديناً شكلانياً فارغاً من المعنى.

تكمن أهمية التفريق بين الدين والتدين في أنها أحد أهم مؤشرات رأس المال الديني، إذ إن التدين الشكلاني الذي لا يصحبه روح الدين وتأثيره، يوجد فضاءات من الاستغلال والتطرف، ومن ثم الاستغلال السلبي للدين في السيطرة وتحقيق المصالح.

---

(4) سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني**، مرجع سابق، ص 64.

3 - الاتجار بالدين

مصطلح التجارة من المصطلحات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وهو في أبسط حالاته يعني تنفيذ عمليات بيع وشراء سلع أو خدمات، بين طرفين بالتراضي والاقتناع، هما البائع أو البائعون، والمشتري أو المستهلك والمستهلكون.

ظاهرة استخدام مصطلح التجارة في الحقل الديني قديمة ومعروفة، مهما كان الدين أو المذهب؛ وقد ورد في القرآن الكريم الاتجار في الدين بصيغتها الإيجابية، كما ورد الاتجار بالدين بصفتها السلبية، ففي جانبها الرمزي الإيجابي قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرۡجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر، آية 29]، وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَمَن يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِمۡ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشۡتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًاۗ﴾ [آل عمران، آية 199]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ﴾ [الصف، آية 10، 11].

يظهر من هذه الآيات التي تؤكد على أهمية رأس المال الديني الصلب، التشديد على قيم الإيمان بالله تعالى، وقيم العبادة، وقيم الأخلاق، المتمثلة في خدمة المجتمع من خلال الإنفاق وبذل المال والجاه. وتمثل هذه الأركان الثلاثة جوهر علاقة الإنسان بربه، وتجمع بين القيم الجمالية والأخلاقية والروحانية.

أما التجارة في رأس المال الديني السائل، فقد حذّر القرآن

منها كثيراً، قال تعالى: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [التوبة، آية 34]، وقال: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة، آية 9]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران، آية 77]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ [البقرة، آية 174].

يبدو أن الذين تعرضوا للنقد في القرآن الكريم بسبب استغلالهم لقداسة الدين للتلاعب بوعي العامة، سواء الآيات التي نزلت بحق الأحبار والرهبان أو حتى المسلمين؛ كانوا يمثلون ظاهرة اجتماعية أبدية ظهرت مع ظهور الأديان، وليست مرتبطة بعصر معين ولا دين محدد، بل وليست مرتبطة بمذهب ولا جماعة دينية. وبالتالي يمكن وصفهم بأنهم الأشخاص الذين قدموا أنفسهم للمجتمع بوصفهم علماء ودعاة، وأغلبهم في الواقع غير مؤهلين علميا ولا عمليا وفق المعايير العلمية، ولكنهم اكتسبوا شرعيتهم إما بالمناصب أو تزكيات العلماء والالتزام بإيديولوجيات الجماعات الدينية التي ينتمون لها. واستهدفوا الشهرة الجماهيرية والمال من خلال تسليع الدين، وحققوا نجاحات في الوصول إلى المواقع الإسلامية المحصنة كمنابر الجوامع، ودروس بالمساجد الكبرى، وعلاقات مع علماء موثوقين منحتهم الشرعية الاجتماعية والتزكية الدينية، والظهور في برامج دينية بقنوات مشهورة.

4 - مقولات ودراسات في تسليع الدين

- مقولات السلف

تظهر لنا نصوص التراث الإسلامي جزءًا مهمًا من العلاقة بين الدين والسياسة من جانب، واستغلال الدين من قبل بعض رجال الدين الذين دخلوا فضاء التدين لتحقيق مصالح لأنفسهم من خلال دعم بعض الساسة. وبينما يرى ابن الجوزي أن الأمراء لهم الفضاء السياسي، والفقهاء لهم الفضاء الديني، فقد حدث التحالف بينهم بمبادرة من بعض علماء السوء المتطلعين للدنيا باستغلال الدين، ويفسر ابن الجوزي في كتابه "تلبيس إبليس" بأن تحذير العلماء من ارتياد مجالس السلاطين؛ لئلا يساء استغلال رأس المال الديني الصلب، ويتحول إلى رأس مال ديني سائل، إذ يقول: "وقد كان علماء السلف يبعدون عن الأمراء؛ لما يظهر من جورهم، فيطلبهم الأمراء لحاجتهم إليهم في الفتاوى والولايات، فنشأ أقوام قويت رغبتهم في الدنيا، فتعلموا العلوم التي تصلح للأمراء، وحملوها إليهم لينالوا من دنياهم. ويدلك على أنهم قصدوا بالعلوم الأمراء، أن الأمراء كانوا قديماً يميلون إلى سماع الحجج في الأصول، فأظهر الناس علم الكلام، ثم مال بعض الأمراء إلى المناظرة في الفقه، فمال الناس إلى الجدل، ثم مال بعض الأمراء إلى المواعظ، فمال خلق كثير من المتعلمين إليها، ولما كان جمهور العوام يميلون إلى القصص كثر القصاص، وقلّ الفقهاء"[5].

---

(5) عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، **تلبيس إبليس**، تحقيق أحمد بن عثمان المزيد، الرياض: دار الوطن للنشر، ط 1، 1423هـ/ 2003، ص 711.

يتضح من هذا النص أن سبب تعاطف الفقهاء مع ميول السلاطين، وجعلهم يتعمقون في نصوص التراث الفقهي، هو الرغبة في الوجاهة الاجتماعية والثراء السريع، ونصوص التسامح التي تجعل للفقهاء والوعاظ جاذبية عند الخاصة، وبالتالي يظهر تشددهم في فتاوى الطبقات الوسطى وما دون، وتساهلهم مع الطبقات العليا، وقد تزايدت هذه الظاهرة مع عصر انتشار المعلومة وسرعة تداولها عبر وسائل الإعلام وتطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل لا يحتاج إلى أدلة لإثباتها.

وقد حاول بعض العلماء تبرير رأس المال الديني السائل، وانجذابهم للمال والوجاهة من خلال تأويل النصوص واستخدام الشبهات، ولكن ابن القيم كشف مزالق هؤلاء العلماء في كتابه "الفوائد"، فقال: "كل من آثر الدنيا من أهل العلم واستحبها، فلا بد أن يقول على الله غير الحق، في فتواه وحكمه، في خبره وإلزامه؛ لأن أحكام الرب سبحانه كثيراً ما تأتي على خلاف أغراض الناس، إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيراً، فإذا كان العالم والحاكم محبين للرئاسة، متبعين للشهوات، لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق، ولا سيما إذا قامت له شبهة، فتتفق الشبهة والشهوة، ويثور الهوى، فيخفى الصواب، وينطمس وجه الحق. وإن كان الحق ظاهراً لا خفاء به ولا شبهة فيه، أقدم على مخالفته، وقال: لي مخرج بالتوبة، وفي هؤلاء وأشباههم قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ﴾، وقال تعالى فيهم أيضاً: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا﴾ ...﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ

ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ * وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ﴾"[6].

- مقولات حديثة

تناولت كتابات ودراسات حديثة متعددة ظاهرة الاتجار بالدين، وانتشار وعاظ ورجال دين مدعين يستخدمون الدين في سبيل تحقيق مصالحهم، كذلك تناولت الدراسات علاقة علماء الدين بالسلطة، ومن أبرز هذه الكتابات التي صدرت كتاب "وعاظ السلاطين: رأي صريح في تاريخ الفكر الإسلامي في ضوء المنطق الحديث" (1995) لعلي الوردي، وكتاب "دعوى تأثير الخلفاء والأمراء في رواة الحديث ومروياتهم" (2015) لساجدة سالم أبو يوسف.

من جانبه قدّم وائل حلاق دراسة أكاديمية تتبعية لجدلية العلاقة بين السلطة الشرعية والسلطة السياسية في التراث العربي الإسلامي منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي حتى العصر الحديث. ومما يميز هذه الدراسة محاولتها تحديد لحظة مفصلية لإثارة هذه الجدلية، ويحدد أنه في القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي انقسمت النخب الحاكمة عن الطبقة الدينية، وتبنى كل فريق قيمه التي تختلف عن الآخر، وفي الوقت الذي تبنى فيه الفقهاء نظرية الإنسان المثالي، وقيم التقوى والتدين، تبنت

---

(6) ابن القيم الجوزية، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي، **الفوائد**، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2001، ص 156.

النخب الحاكمة طابعا مؤسسيا في حكمها يختلف عن عهد الخلفاء الراشدين، ومن ثم سكنوا القصور، واتخذوا الحراسات الأمنية، وابتعدوا عن العامة، ومارسوا السلطة الجبرية. وهذا أحد أسباب اتهام بعض الفقهاء للنخب السياسية بالفساد، ويبتعدون عن مناصب الدولة الدينية كالقضاء خوفا من المفسدة، وصار منصب القضاء يعني الابتلاء للفقهاء في القرون الأولى، ومع ذلك لم تستغن النخبة الحاكمة عن القضاة، فكانت السلطة القضائية منفصلة عن السلطة السياسية، وكان أغلبهم مثال التقوى للعامة ومصدر العلم النافع بوصفهم ورثة الأنبياء. ثم برزت ظاهرة استغلال السياسي لمنصب القضاء من خلال تعيين من يمكن السيطرة عليهم واستمالتهم. وقد احتاج سلاطين الدولة العثمانية، في مرحلة لاحقة، إلى القضاة وعلماء الدين ليمنحوهم الشرعية السياسية[7]. وذلك لوجود رأي فقهي معروف يرى أن الخلافة الإسلامية في قريش وفي العرب، وسلاطين الدولة العثمانية يعدون من الأعاجم، فبحثوا عن مخرج شرعي بصناعة رموز دينية موالية لهم.

يلحظ من تصور وائل حلاق أنه قدّم لنا نقطة الصفر التي نشأت فيها الصورة الذهنية عن علماء الدين والدعاة المرتبطة بالزهد والتقوى والصدق والجرأة في الحق، والاقتراب من الإنسان المثالي، وأن علماء الدين والقضاة ملأوا الفراغ

(7) وائل حلاق، **مقالات في الفقه: دراسات حول الشريعة**، ترجمة فهد الحمودي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2014، ص196-204.

الاجتماعي الكبير بين الشعب والدولة، وذلك بوصفهم مصدر ثقة لدى جميع الفئات، لكن السلطة السياسة حاولت استغلال السلطة الدينية، وفي بعض الحالات عندما فشلت قامت بإضعافها بشتى الصور والوسائل، وحاولت السلطة السياسية استغلال الفضاء الديني وسهولة وصول هؤلاء للتأثير على العامة.

يبدو وجود علاقات تعاقدية ضمنية غير معلنة، بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، بحيث يحصل العالم أو المفتي على المناصب الدينية والوجاهة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي والشهرة، وكل هذه الميزات تمنحه تلقائياً الموثوقية الشعبية والهيمنة الجماهيرية، حيث يتوهم الإنسان العادي أن من يصل إلى هذا المستوى من المناصب والوجاهة، فهو عالم كبير دون شك، في حين يتعين على العالم أو المفتي أن يتأوّل النص الشرعي أو تطبيقاته؛ ليجنب السلطة السياسة الحرج الشعبي، وأن يدعم شرعية سياساتها.

ولا يبدو أن الحديث عن الاتجار بالدين، أو دراسة استخدام الدين لأغراض نفعية حكرا على الدراسات العربية، بل إن دراسات جديدة في الغرب اهتمت أيضا بدراسة "السوق الدينية" و"نظريات العرض والطلب" و"الاحتكار الديني"[8]. ويعد لورانس ر. إياناكوني من أبرز المشتغلين بدراسة الدين على أسس اقتصادية، إذ شارك في تأليف كتاب "السوق الدينية في الغرب" (2012) مع مجموعة مؤلفين، وله دراسة بعنوان "رأس

(8) سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني**، مرجع سابق، ص7.

المال البشري الديني". كما شرح باتريك هايتي في "إسلام السوق"[9] ظاهرة الروح الجماعية للجماعات الإسلامية مثل: الإسلام هو الحل، والأناشيد الثورية عند الإخوان المسلمين، وجمع التبرعات بحجة الأعمال الخيرية، وغلبة الفردانية على روح الجماعة بضغط غير مباشر من العولمة والتقنية ووسائل الاتصال.

كما اهتم علماء الاقتصاد بظواهر جديدة في "أسلمة الاقتصاد"، مثل: "اقتصاديات الحلال"، التي تعنى بسلوك المستهلك تجاه كلمة "حلال" المكتوبة على المواد الغذائية التي تصدر من بعض دول شرق آسيا ودخلت مصانع أوروبا، ودورها في تسويق السلع ومنحها الموثوقية عند المستهلك المتدين أو المسلم عموماً.

ولم يقتصر الأمر على الدراسات النظرية، بل إن المجال السينمائي اهتم أيضا بفكرة الاتجار بالدين، فظهرت بعض الأفلام السينمائية التي تفضح المتحايلين باسم الدين لتحقيق مكاسب شخصية، مثل الفيلم الإيراني القديم مارملوك أو السحلية (2004)، ومضمونه ينتقد الذين يمارسون النصب والاحتيال بغطاء ديني من المعممين، من الدخلاء على علماء الحوزة وهم لم يتأسسوا علمياً ولا منهجياً، وذلك بعد ملاحظتهم أن العوام يهابون رجال الدين الشيعة، ويجلونهم لمجرد ظهورهم

(9) باتريك هايني، **إسلام السوق**، نقله إلى العربية عومرية سلطاني، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2012.

بشكلانية تدين أهل العمائم واللحى، وهم لا يملكون روح الدين.

والفيلم الهندي PK (2014)، وقد حقق شهرة عالية، وهو من أفلام الخيال العلمي الكوميدي. وتدور فكرته في أن كائنا فضائيا نزل إلى الأرض، وبدأ يسأل الناس عن دين الفطرة الذي يولد به الإنسان، ولماذا يعتري الأديان التغيير، وتوصل إلى أن أتباع الأديان من العلماء هم الذين أفسدوا الإيمان النقي لتحقيق مكاسب ذاتية، وذلك باستخدام النصوص المقدسة في التأثير على عواطف الناس، وليس عقولهم.

ومن ثم يمكن القول إن العلاقة بين الدين والسياسة قصة تعيد إنتاج نفسها، والاتجار بالدين قضية مستمرة مع تغير الأدوات، وقد يعرف الكثير من الناس والعوام ظاهرة علماء السوء ووعاظ السلاطين، ولكنهم يسقطونها في أحيان كثيرة على مجتمعات غيرهم، رغم معرفتهم بأنها ظاهرة تنطبق عليهم أيضاً، هرباً من مواجهة واقع قد يوقعهم في الحرج. في حين أن تسليع الدين والاتجار به لا يقل خطراً عن مهاجمة الدين من العلمانية المتطرفة أو اليمينيين المتطرفين، فكلاهما أحد أدوات نشر الإلحاد في المجتمع، وكذلك المتاجر بالدين، المتقمص التدين الشكلاني، يتسبب في نشر الإلحاد، كما سيأتي.

ثانيا: ماهية رأس المال الديني

1 - مفهوم رأس المال

لم يعد رأس المال Capital يقتصر على معنى امتلاك النقود، ولكنه يعد أحد أهم إنجازات الاقتصاد السياسي في العصر الحديث، وذلك بعد تأكيد أن نمو ثروات الأمم مرهون بنمو قواها الإنتاجية، ويتكون رأس المال من العدد والأدوات والمصانع التي لا تستخدم في الاستهلاك المباشر، ولكنها تسهم في تجهيز المنتج أو تزيد منه[1].

تنبه عدد من علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى أهمية مفهوم رأس المال في غير المجال الاقتصادي، وأن كل حقل من حقول العمل والمعرفة يمكن أن يوجد بداخله رأس مال أو مجموعة رساميل غير مادية، وهي التي سماها بيير بورديو رأس المال الرمزي. والقاسم المشترك بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال الرمزي يكمن في أن كلاً منهما يؤثر على تحقيق التنمية والثروة بشكل مباشر وغير مباشر، وأنه يدخل في دورة حياة رأس المال النهائية.

---

(1) جون سكوت وجوردون مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط2، 2011م، ج2، ص169.

وقد ظهرت مصطلحات: رأس المال البشري، ومنظره الرئيس عالم الاقتصاد الأمريكي غاري بيكر، ورأس المال الاجتماعي وله نظريات متنوعة من عدد من علماء الاجتماع، ومن أبرزهم: جيمس كولمان وروبرت بوتنام ودونالد بيرت وبيير بورديو، ورأس المال الديني، وهكذا من أنواع الرساميل التي تقع تحت مظلة رأس المال الرمزي.

2 - مفهوم رأس المال الديني

يقصد برأس المال الديني من حيث وظيفته، في هذه الدراسة: كل معلومات دينية يمكن الاستثمار فيها وتنميتها بالزيادة ونقلها وتوريثها للأبناء أو الأجيال، وعرضها في السوق الديني، وهو المجتمع المستهلك للسلع والخدمات الدينية، بحيث ينعكس تقييم المعلومات الدينية على مكانة الشخص الاجتماعية والاقتصادية. أما تعريف رأس المال الديني من حيث قيمته التبادلية، فهو: كل عائد رمزي يحصل عليه المتدين بسبب تدينه وبسبب عرضه للتدين في المجتمع. وهذا العائد الرمزي ثري ومتنوع، إذ يشمل المكانة الاجتماعية والوجاهة والثقة، مما تسهم في تسهيل حصول مالكه على بناء شبكة من العلاقات وتحقيق الأرباح المادية كما يتجلى في مظاهر سيتم كشفها في هذه الدراسة.

ويعد رأس المال الديني جزءًا من رأس المال الرمزي كما سبقت الإشارة، حيث يعرفه بيير بورديو بأنه: يقصد به تلك المنزلة التي اكتسبها الفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف

والهيبة والشهرة والسمعة والتي تحظى بتقدير أفراد المجتمع، ومن ثم فرأس المال الرمزي هنا مثله مثل أي ملكية مدركة من قبل فاعلين في المجتمع، يمتلكون مدركات تسمح بالإقرار بأهمية هذه الملكية، ويمنحونها قيمة، مثال ذلك: قيمة الشرف في مجتمعات البحر المتوسط، وهو نموذج تقليدي للتعبير عن رأس المال الرمزي، ولكي يعد الشرف والسمعة قيمة، فإنه لابد أن يستند على مجموعة معتقدات خاصة في مجتمع ما تجعلهم يدركون ويقيمون خصائص معينة وأنواعاً من السلوك باعتبارها سلوكا شريفا أم مخلا بالشرف[2].

ينظر لرأس المال الديني من زوايا اقتصادية متعددة، ذات أبعاد إيجابية أو سلبية، بحسب طريقة تعامل المكلفين بتنفيذ تعاليم الدين، ويذكر علي ليلة: "أن الدين كرأسمال قابل للتحول إلى أشكال أخرى من رأس المال. فمثلاً نجده قابلا للتحول إلى رأس المال الاقتصادي حينما تتحول القيم والمعاني الدينية إلى إنتاج رأس المال الاقتصادي. وتصف نظرية عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هذا التحول بامتياز، حينما أشار إلى تحول المعاني الدينية المتضمنة في قيم العمل الدؤوب والتقشف وعدم إهدار الزمن والادخار باعتبارها أخلاقاً بروتستنتية إلى روح دفعت إلى نشأة النظام الرأسمالي. واستشهد على ذلك باستكشاف ملامح الانتشار الرأسمالي في أوربا، حيث أكد أن المناطق التي انتشرت فيها البروتستنتية هي ذاتها مناطق الغنى في أوربا، وأن

(2) بيار بورديو، **أسباب علمية: إعادة النظر بالفلسفة**، تعريب أنور مغيث، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1998، ص136.

مناطق الفقر هي المناطق التي انتشرت فيها الديانة الكاثوليكية"[3]، ومن ثم "فإن رأس المال الديني لا يزدهر إلا في المجتمعات التي تكون فيها المعاني الدينية فيها قوية عند البشر، بحيث تفرض عليها تأسيس ترابطات أو بناء مؤسسات إنتاج رأس المال الديني طاعة لهذه المعاني"[4].

ومن هنا يكون الطريقة التي يتم بها توجيه النص الديني هي محك التقييم للجوانب الصلبة والسائلة، فهل يوجه للصالح العام أو الصالح الخاص؟ وبالتالي فإن أي تفسير للنص الديني لا يبنى عليه مراعاة المقاصد الشرعية أو من خلال توجيه الناس للعمل وبذل الجهد والتحصيل لأنفسهم، فإنه في الغالب سيكون موجهاً للسيطرة على الناس، والتكسب منهم بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال بناء تحالفات مع القوة السياسية والاقتصادية والإعلامية لبث أفكار ذات أجندات خاصة بغلاف ديني، وستأتي لاحقاً بعض الأمثلة التفصيلية.

وقد تعرض رأس المال الديني الملتزم بمقاصد الشرع إلى الانحراف عن مساره، مما ألحق الضرر بآليات فهم الدين، وتحميله ما ليس فيه، في ظل صمت ملاك رأس المال الديني الصلب عن الاختلالات التي صدرت بسبب دعاة منتسبين لجماعتهم الدينية ذاتها، ويبدو أن تصدي أتباع الجماعات الدينية

---

(3) علي ليلة، «دور رأس المال الديني في تحديث المجتمع العربي»، نشر في موقع إلكتروني على رابط: https://sites.google.com/site/aliliela/-------3

(4) علي ليلة، «دور رأس المال الديني»، المرجع السابق.

للرد على خصومهم وتعريتهم، في ظل التزام الصمت أمام مغالطات رموزهم أو من ينتمون إليهم، وخلو منهجم من النقد الداخلي الذاتي، يعد أحد أبرز العوامل التي أضعفت الجماعات الدينية.

إذن في المجتمع نوعان من رأس المال الديني: الأول صلب يحمي الأخلاق، ويعمل لصالح المجتمع بإيحاء من تعاليم الدين، ويربط الناس بالله تعالى. والثاني سائل يعمل لصالح نفسه باستخدام تفسير تعاليم الدين لتجهيل المجتمع، ويربط الناس بذاته بوصفه من حراس الدين والفضيلة.

3 - أنواع رأس المال الديني

توسع بيير بورديو في تفسير مفهوم رأس المال الثقافي، بوصفه نموذجاً لرأس المال الرمزي الذي يمكن إسقاطه على كل شيء غير مادي، مثل: رأس المال الطبي، ورأس المال العسكري، ورأس المال الديني وهكذا، وقد قسم رأس المال الثقافي إلى نوعين، وهما: رأس المال الثقافي الموروث، ويقصد به دور الأسرة في تزويد الأفراد بمهارات حياتية عامة، وقواعد السلوك وآدابه، بوصفها ثقافة جمالية وأسلوب حياة يومية للأسرة، تحافظ عليه، وتتوارثه عبر الأجيال. والنوع الثاني رأس مال ثقافي مكتسب، ويقصد به دور المدرسة والجامعة في تزويد الأشخاص بشهادات معترف بها، مما يكسبها الشرعية في المجتمع وأمام مؤسسات التوظيف. كما استخدم بورديو نوعين فرعيين منبثقين من رأس المال الموروث، وهما: رأس المال

الثقافي المجسد، ويقصد به الاهتمامات الراقية مثل اقتناء الكتب والتصوير وزيارة المتاحف، ورأس المال الثقافي اللغوي، ويقصد به القدرة على التحدث بثقة وبلباقة[5].

وفي حالة دراسة رأس المال الرمزي الديني، فإنه يتضمن أيضاً الأنواع التالية:

- ❖ **رأس المال الديني الموروث**: ويتمثل في التنشئة الاجتماعية الدينية وتوجيه الاهتمامات للالتزام بتعاليم الدين وقيمه وآدابه، بحيث يكون السلوك الديني طبعاً منغرساً في شخصيته دون تكلف، ويمثله ظاهرة البيوتات الدينية، وهي ظاهرة اجتماعية تاريخية، بحيث يبرز عدد من العلماء من الأسرة الواحدة، مثل: آل تيمية، وبنو عبدالهادي، وآل قدامة، وفي السعودية يوجد بيوتات: آل الشيخ، وهم من بني تميم القبيلة التي خرج منها بيوتات علمية كثيرة مثل البسام والقاضي وعلماء بلد أشيقر، وآل عيسى من بني زيد، وآل عتيق، وآل سليم من بريدة، وقد صدر حول هذه الظاهرة دراسات كثيرة[6]. وينبثق من رأس المال الديني الموروث كل من:
- ❖ **رأس المال الديني المجسد**: وهو امتلاك الأشياء المادية

---

(5) عبدالرحمن بن عبدالله الشقير، **رأس المال الثقافي**، بيروت: دار ابن النديم ودار الروافد، ط 1، 2020.

(6) بكر بن عبدالله أبو زيد، **المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب**، الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ومطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة [د. ت]، ج1، ص550.

التي لها قيمة مضافة تميز مالكها في السوق الديني، ومن مؤشرات امتلاكه: المكتبات المنزلية والطبعات النادرة لبعض الكتب أو المخطوطات النفيسة في العلوم الشرعية، والإجازات من العلماء أو التتلمذ على يديهم وحضور دروسهم، أو الجلوس بجوار الشيخ وقراءة أحد الكتب الشرعية التي يشرحها الشيخ، إما إجازات بقراءة القرآن الكريم بالسند يحصل عليها من كبار القراء، وإما إجازات بمرويات مؤلفات العلماء، وقد يسافر كثير من طلاب العلم الشرعي إلى بلدان العالم العربي والإسلامي من أجل الحصول على إجازة العلماء لهم برواية بعض مؤلفات علماء السلف أو مرويات في قراءة القرآن الكريم، وقد كان لهذه الظاهرة ازدهار في الثمانينيات، ومن مؤشراته أيضاً حفظ القرآن الكريم كاملاً، وتزيد الأهمية بزيادة تلاوته بقراءات مختلفة، أو حفظه بسند عالٍ، وهي سمة نادرة، حيث يتمايز حفاظ القرآن بالحصول على إجازة التلاوة من أحد شيوخ القراء في العالم الإسلامي ممن يقل عدد أسماء السند المروي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن مؤشراته أيضاً حفظ متون الأحاديث النبوية أو استظهارها.

- **رأس المال الديني اللغوي**: يقصد به امتلاك لغة ثقافية رفيعة تسعف مالكها بعرض حجته، وتمنحه الثقة لإدارة الحوار المفعم بالذوق الرفيع والتحلي بالأدب والإنصات الجيد والقدرة على استيعاب الخلاف، ومن مؤشرات امتلاكه: الخطابة، والقدرة على سرد قصص الأنبياء والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي بأساليب شيقة، ومن

مظاهر الافتقار إلى رأس المال اللغوي، وهي سمة شائعة، التعصب للرأي الديني ونبذ الآخر المختلف معه، والتسلح برفع الصوت أو قطع الحوار بغضب للتغطية على الجهل الذي يمكن أن يكشفه الحوار الهادي.

- **رأس المال الديني المكتسب**: ويقصد به الاعتراف الرسمي من المؤسسة الأكاديمية بتخصص الشخص في العلوم الشرعية، مما يؤهله لتولي مناصب ومهام تناسب ما يمتلكه من شهادات، ومن مؤشرات امتلاكه: الشهادات الجامعية والعليا في دراسات التخصصات الشرعية، والحصول على دورات علمية مطولة.

وللاستثمار في رأس المال الديني أشكال متنوعة، ومنها: وجود الاعتراف الرسمي من قبل المؤسسات الدينية الرسمية، وأن يكون رأس المال الرمزي مقبولا اجتماعياً، وذا شرعية ومتوافقا على أنه ذو قيمة في ذاته، وليس مجرد موضة عابرة، وقدرة الأسرة التي تملك رأس مال رمزي على إعادة إنتاج ثقافتها عبر الأجيال[7].

ويمكن التعرف من خلال هذه الشروط على كثير من الرساميل المنبثقة من رأس المال الديني بشقيه: الموروث والمكتسب، ثم تحليل تأثيرها في المجتمع بالنظر في ثبات قيمتها الاستعمالية وكشف الممارسات التي تجلب قيمة تبادلية لبعض ملاك رأس المال الديني، وذلك في ضوء رأس المال الديني

---

(7) Ritzer (2005) George, *Encyclopedia of Social Theory 1*, p167.

الصلب، ورأس المال الديني السائل. ويبدو أنها مستخدمة تلقائياً من قبل كثير من ملاك رأس المال الديني، ومعروضة للتقييم في السوق الديني. مثل التالي:

- **الزهد**: يمثل الزهد أهم رأس مال ديني يمتلكه الإنسان في المنهج السلفي؛ وذلك لأنه من أهم رموز التسامي بالذات عن المكاسب المادية، كما أنه أحد أهم الضمانات لكسب الثقة في المجتمع، وقد برز في التاريخ الإسلامي رموز سلفية تمتلك رأس مال ديني زهدي، من أمثال: أحمد بن حنبل، وابن تيمية، وبرز في المجتمع السعودي شخصيات اكتسبت قدراً كبيراً من مكانتها الاجتماعية من زهدها، مثل: عبدالعزيز بن باز وعبدالله بن جبرين ومحمد بن صالح بن عثيمين وصالح الحصين، إذ ما يزال الناس يتداولون مواقف وحكايات تؤكد على زهدهم وورعهم أمام مغريات مادية كثيرة. ويوجد مئات من الزهاد المعرضين عن المناصب والشهرة، والمتفرغين للعبادة والتحصيل العلمي، ولكن من الصعب معرفتهم ما لم يؤرِّخ لهم من يعرفهم.

- **الإنتاج العلمي**: يعد الإنتاج العلمي من أهم أنواع رأس المال الديني الصلب، ويقصد به تأليف الكتب وتحقيق المخطوطات والترجمة وسلسلة الدروس في المساجد والتدريس الأكاديمي وغير الأكاديمي، ويوجد إنتاج غزير في هذا المجال، إلا أن أكثره لا يخضع لمعايير الالتزام بمناهج البحث العلمي؛ ولذلك يعد الإنتاج العلمي من أهم نقاط الضعف في السوق الديني، ولم يبرز علماء لهم

مؤلفات علمية منهجية إلا قلة نادرة؛ لأن أكثر إنتاجهم يتركز في جمع الخطب والفتاوى والمواعظ، أو الردود على من خالفهم، أو تقديم شروحات لمتون وكتب فقهية، أو سرد معلومات متداولة أو الرد على الخصوم. وهذه الظاهرة تكاد تكون سمة عامة على السوق الديني العربي، ويبدو أن سببها هو أن التأليف العلمي والمنهجي يتطلب التفرغ للتأليف، وعدم الاستجابة لرغبات الجماهير والشعبوية، كالمحاضرات في المساجد والظهور الإعلامي.

- **الحفظ**: انتشر في الثمانينات العناية بكتب الحديث، وازدهرت المؤلفات وتحقيق المخطوطات في هذا المجال، وصار من يمتلك أكبر قدر من الأحاديث النبوية يحظى برأس مال ديني رفيع، ويتفاوت التنافس والتقييم بين حفظ الأحاديث واستظهارها ومعرفة الأسانيد والعلل وتخريجاتها، وبرز مشاهير لهم مكانة رفيعة بمعرفة الأحاديث أكثر من الأكاديميين، مثل: ناصر الدين الألباني، وعبدالله السعد. كما ازدهرت حركة تحقيق التراث المخطوط في علوم الحديث، ونشطت المؤلفات في تفاصيله والتعرف على تراجم أهم علماء الحديث في التاريخ الإسلامي، وتأسست كليات وأقسام أكاديمية في الجامعات متخصصة في الحديث وعلومه، ثم انخفضت قيمة معرفة الحديث في التسعينيات، ولم يعد شيئاً كبيراً في السوق الديني.
- **جمال الصوت**: برز في الثمانينيات ظاهرة تقييم جمال الصوت بالقرآن الكريم، وصار البارز في هذا المجال

يحظى باتباع جماهيري كبير، ويعامل معاملة أحد الرموز الدينية، ومن أشهر القراء آنذاك: علي جابر وعبدالله بصفر، ثم برز جيل بعدهم، منهم: ماهر المعيقلي، وعادل الكلباني، وسعود الشريم، ثم برز أجيال كثيرة من القراء، منهم: صالح بن طالب وسعد الغامدي وياسر الدوسري.

وأكثر القراء السعوديين الذين برزوا بعد حقبة الثمانينيات، قد تأثروا بقراء العالم الإسلامي الذين استقطبتهم المملكة في مجالات التدريس في المعاهد العلمية أو التعليم العام، وكان لكثير من هؤلاء جلسات تحفيظ قرآن لا صفية تعقد في المساجد، واشتهر آنذاك المدرسة المصرية: عبدالباري محمد ومحمود سكر وصابر حسن أبو سليمان، من قراء مصر الذين عرفوا من خلال الإذاعات وإذاعة القرآن السعودية خاصة، اشتهر عبدالباسط عبدالصمد ومحمد صديق المنشاوي. واشتهر أيضاً المدرسة الباكستانية، وهم أكثر من استقطبوا للمملكة آنذاك، وبرز منهم معلمون في المعاهد العلمية وحلقات تحفيظ القرآن، مثل محمد عبدالماجد ذاكر. وبرز اسم اثنين من قراء السودان، وهما: سعيد محمد نور، ومحمد عبدالكريم، وهذا الأخير تأثر به القارئ ماهر المعيقلي.

ونشأت ظاهرة قراءة القرآن بالتجويد وبالترتيل، وصار سماع التلاوات التي فيها تنغيم ومعها جمهور من المتفاعلين بالتكبير، تعد من مسائل الفقه التي يتورع عن سماعها البعض إلا بفتوى شرعية، وظهر كتابات تصف هذا النوع من التلاوة بالتمايل

والتنطع، وتعد من بدع القراء، ومن أشهر الكتب التي حذرت منها، كتاب "بدع القراء القديمة والمعاصرة" (1990) لبكر أبو زيد، ومقالة "عيوب التلاوة"[8] لعبدالله العبيد، ثم انخفضت قيمة جمال الصوت في الألفين وما بعد، ولم تعد شيئاً أساسياً كما كانت.

- **الفلسفة الحديثة**: برزت بعد عام الألفين ميلادية بوضوح ظاهرة اطلاع شباب متدين أو حتى رموز الصحوة من العلماء على الفلسفة الحديثة، بحكم أنها صارت جاذبة للمثقفين الجدد، ولكن باستخدامها للدفاع عن المنهج الديني المتبع لديهم، أو للرد على الفلاسفة أنفسهم. وتقوم استراتيجيات هؤلاء على اطلاعهم على الفلسفة الحديثة وبعض نظرياتها وأشهر الكتب فيها ومعرفة أبرز رموزها، واستخراج نصوص فلسفية تتوافق مع مبادئهم الدينية وتعزز منهجهم الفكري، ثم استخدامها للإبهار في الدفاع عن نفس المبادئ التقليدية، ويكمن الخلل في أن روح الفلسفة تتطلب أن تتدفق الأفكار وتطرح الأسئلة دون قيود ولا يحدها سقف ولا أيديولوجيا، في حين أن كثيرًا من المطلعين على الفلسفة من الشباب المتدين ما يزالون يتعاملون مع الفلسفة بوصفها نصوصًا تستخدم للاستشهاد بها ودعم أيديولوجياتهم.

وهؤلاء يقدمون خدمات مجانية في السوق الديني، ودورهم

(8) عبدالله صالح العبيد، «عيوب التلاوة»، الهند: **مجلة صوت الأمة**، مجلد 44 عدد 7، يوليو 2012، ص 34.

في التأثير يتفاوت من محدود إلى قوي، إذ ليس لأكثرهم مطامع مالية، ولا طموحات في مناصب، ويكتفي بعض منهم بالإبهار. وليس من المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة؛ وذلك لأن متطلبات الفلسفة مكلفة ولا قداسة فيها للمعلومات ولا الأشخاص، وهذا سبب كافٍ لإسقاط هذا التوجه؛ لأن السوق الديني يقوم أساساً على تقديس المعلومات والأشخاص، حتى وإن ادعى خلاف ذلك.

وقد أثر منهج المعنيين بالفلسفة الحديثة سلباً على القيمة الاستعمالية للدين؛ لأن الخطاب السلفي صريح في القطيعة المعرفية مع الفلسفة، من خلال تحذير بعضهم من دراسة القانون والفلسفة؛ وبعض هؤلاء لا ينظرون في مقولات الفلاسفة والمفكرين موضوعياً، وانما يتلمسون المزالق ليصموهم بالكفر والردة؛ ليضعوا حاجزاً أمام الشباب عن الاستفادة منهم. وبالتالي يكون هذا السلوك الذي جلب لرساميلهم الدينية قيمة تبادلية مرتفعة أضرَّ بالقيمة الاستعمالية للدين الذي يدعو للوحدة والعمل والإصلاح والتنمية في كلياته ومبادئه العامة.

الفن في السوق الديني

من المهم إضافة السياق الثقافي كمعيار لرأس المال الديني، إذ يبدو أن مرحلة الصحوة (1979- وانتهت 2016 بعد قرار تنظيم عمل هيئة الأمر بالمعروف، وما يزال لها حضور ولكن ليس له سيادة على المجتمع كما كان الوضع قبل 2016) قد شهدت حالة نشاط معلوماتية دينية كبيرة، أسهمت في بروز

شخصيات لم يكن لها أن تبرز بدون العاطفة الدينية الشعبية المفرطة آنذاك، وما تزال الذاكرة الشعبية تحتفظ بقصة التائب المصري أنيس عبدالمعطي، الذي زار السعودية للعمرة عام 1987، وقدّم نفسه لشباب الصحوة بوصفه مخرجًا سينمائيًا عمل في هوليود، وأنه تاب، ويبدو أنه تعرف على قوانين السوق الديني في المجتمع السعودي بسرعة، حيث أطلق لحيته ولبس الثوب السعودي، وبعد أن حظي بدعم من رموز الصحوة وتكون لديه جماهيرية كبيرة، استثمر في تأليف كتب عن فضائح الوسط الفني، وروّج أحد مشاهير الدعاة لكتابه "محاكمة أهل الفن"، ضمن محاضرة بعنوان "حتى لا نتخلف عن الركب" (1991)، مما زاد من رأس ماله الديني، واتضح بعد ذلك أنه محتال.

تؤكد قصة السينمائي التائب على أن الصفقات تزدهر في السوق الديني، إذ قدّم للصحوة توبته، وهذا انتصار رمزي يدعم فكرة أن الصحوة على الحق المطلق، وبالمقابل حصل على تزكيات دينية من رموز الصحوة، مما حقق له الشهرة والشعبية الكبيرة، والتجاوز عن زلاته، والدفاع عن سمعته وتحسين صورته، على الرغم من سهولة كشف احتيالاته لو بحثوا في تاريخه قليلاً أو سألوا عنه، ولكن يبدو أن مجرد إعلانه عن كشف فضائح السوق الفني، فهذا بذاته سبب كافٍ لعقد صفقة ضمنية، تتضمن كشف فضائح السوق الفني من الداخل مقابل تحويله إلى رمز ديني تائب.

ويعد نموذج اعتزال الفنان محمد عبده المؤقت للفن (1988- 1997م) مثالاً وضاحاً على التفاف الصحوة حوله،

وخاصة بعد ظهور مقطع فيديو، مرفوع على يوتيوب، بعنوان محمد عبده يعلن توبته أمام الشيخ أبي بكر الجزائري بتاريخ 8 جمادى الآخرة 1411هـ/ 1991م، وقرأ فيها آخر سورة البقرة، ورحب به في هذا المقطع بوصفه تائبًا.

واشتهر الداعية المصري عمرو خالد بخطاب ديني متسامح من خلال عرض السيرة النبوية والتفسير القرآني بأسلوب بسيط وبابتسامة دائمة، ومن أشهر برامجه التلفزيونية: "على خطى الحبيب" (بدأ تقديمه منذ 2005)، و"نلقى الأحبة" (بدأ تقديمه منذ 2001)، و"قصص القرآن" (بدأ تقديمه منذ 2008)، و"صناع الحياة" (بدأ تقديمه منذ 2004)، وصار جاذباً للسوق الفني، ونجح في التأثير على كثير من الفنانات واحتوائهن، مما زاد من ظاهرة عرفت باسم: الفنانات التائبات أو المعتزلات.

وصدر في مجال توبة الفنانين مجموعة كتب منها "الفن الواقع والمأمول: قصص توبة الفنانين والفنانات" لخالد بن عبدالرحمن الجريسي، وكتاب "العائدون إلى الله: مجموعة من قصص التائبين" لمحمد بن عبدالعزيز المسند، وعرض فيه مجموعة قصص لفنانين وممثلين تائبين. وتعد ظاهرة توبة الفنانين من أهم مكتسبات السوق الديني، ومؤشراً على أحقيتهم بالهيمنة على المجتمع.

ويبدو أن سبب اهتمام السوق الديني الكبير بالسوق الفني؛ لأن السوق الديني يكاد يحتكر التعليم، إما الإعلام والفن فهو سوق محتكرة لليبرالية، وصار التحول الفكري من مؤشرات

المنهج الحق وإثبات فساد الآخر، إضافة إلى أن السوق الفني من أهم الرموز الشعبية والجماهيرية التي لا يتنافس عليها غير هذين السوقين، ولأن الفن يمثل رمز الفساد الأخلاقي من منظور السوق الديني؛ نظراً لاحتوائه على الآلات الفنية المحرمة وعلى الاختلاط المحرم، ومن ثم فإن توبة أحد الفنانين يعني اعترافًا ضمنيًّا أو صريحًا بصحة منهج السوق الديني.

4 - السوق الديني

يعني مفهوم السوق الاقتصادي Marketplace بأبسط معانيه: حيز جغرافي أو إلكتروني عام يلتقي فيه الغرباء من أجل عرض سلع وخدمات من قبل البائع، وتقييمها وشراؤها من قبل المشتري. أما السوق الديني فهو أيضاً: حيز جغرافي أو الكتروني عام أو خاص يلتقي فيه الغرباء ممن يتسمون بزي معين وسمت خاص يوحي بالالتزام بالتعاليم الدينية، من أجل عرض وبيع سلع وخدمات دينية أو مدعومة بنص شرعي. ويعرفه كتاب "السوق الدينية في الغرب" بأنها: مجموعة مبادلات للمكافآت المتمثلة في الوعود بالأجر في الحياة الآخرة[9]. ومن هذا التعريف يتضح أنه يصعب دراسة رأس المال الديني دون التعرض للسوق الديني الذي يعد ساحة لاستيعاب رأس المال الديني الصلب والسائل.

وقد دمج بعض علماء الاجتماع مفهوم السوق في كثير من

---

(9) دارن أ. شِرْكات، وآخرون، **السوق الدينية في الغرب**، ترجمة عز الدين عناية، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ط1، 2012، ص49.

الفضاءات الاجتماعية، وفي تبرير بيير بورديو بمقالة "السوق اللغوية" قال: "إن إعادة إقحام مدلول السوق إذن يعني التذكير بهذه الواقعة البسيطة، وهي أنه لا تكون للكفاءة قيمة ما إلا بوجود سوق تعرض فيها؛ لذلك فإن الناس الذين يريدون اليوم الدفاع عن قيمهم كمالكين لرأسمال لاتيني، يجدون أنفسهم ملزمين بالدفاع عن وجود سوق اللغة اللاتينية؛ أي ملزمين بأن يعيدوا إنتاج مستهلكي اللاتينية بواسطة النظام المدرسي. لا يمكن فهم وجود نوع من النزعة المحافظة، المرضية أحياناً، في النظام المدرسي إلا انطلاقاً من هذا القانون البسيط، وهو أن الكفاءة التي لا سوق لها تصبح بدون قيمة، أو إن شئنا الدقة، تكف عن أن تكون رأسمالاً لغوياً، وتتحول إلى مجرد كفاءة بمعناها اللغوي الخاص"[10].

يتضح من تعريف بورديو للسوق بأن السوق هو المحرك الأساسي لأي سلعة أو خدمة، وبالتالي ما كان لرأس المال الديني أن يوجد لولا وجود سوق دينية تعرض فيها السلع والخدمات الدينية، والترويج لها ورفع قيمتها الرمزية، وحشد المستهلكين للاقتناع بها. ومن ثم يعد مصطلح السوق الديني أساسي لكل رأس مال رمزي، بحسب بورديو، ويتمتع السوق الديني بالمرونة العالية، واكتساب الحق الشرعي في التدخل والصراع في جميع الأسواق السياسية والاقتصادية والتعليمية

(10) بيير بورديو، «السوق اللغوية»، ترجمة حسن أحجيج، **مجلة فكر ونقد**، المغرب، عدد 20، يونيو 1999، ص142.

والثقافية والطبية وغيرها، وقدرته على بناء رأس مال ديني بداخل كل سوق.

يتكون أي سوق من أربعة عناصر رئيسة هي: البائع الذي يعرض بضاعته ويروج لها. والمشتري، وقد يسمى المستهلك، ولا يمكن أن ينشط السوق إلا من خلاله، ولذلك يتعرض المستهلك إلى حملات ضخمة لتزييف وعيه، ويقابله جمعيات ومؤسسات خيرية وحكومية تهتم بتوعيته وحمايته من الغش والتضليل، والعنصر الثالث: السلع والخدمات، وسيأتي الحديث عنها، وأخيراً: السوق الذي تعرض فيه السلع والخدمات، ويتمثل في إما الحيز الجغرافي كالمساجد والمدارس والجمعيات الخيرية، أو الفضاء الإلكتروني كالمواقع المتخصصة، ومنصات التواصل الاجتماعي.

وللاستثمار في رأس المال الديني سوق خاص به، وعملاء تعرض عليهم السلع الاجتماعية والثقافية، وهم الذين يقيّمونها ويحدِّدون سعرها الرمزي، وهذا السوق الديني مختلف عن باقي الأسواق؛ لأنه سوق احتكار للسلع وإقصاء الآخرين المنافسين أو إقصاء حتى من لا يؤمن بسلعهم وخدماتهم، لذلك كان مناخًا خصبًا لظهور الفرق والجماعات الدينية من المذهب الواحد، بسبب كثرة الاختلاف في التفاصيل والتشدد فيها، ومن ثم فهي جماعات دينية تنشأ باستمرار وتعيد إنتاج نفسها بمسميات جديدة، وليست رهينة لحظة تاريخية؛ لأن السوق نفسه يحمل بداخله بذور التشدد ثم النفي والإقصاء للمخالفين باستمرار،

وبالتالي فإن أي حالة نفي جديدة، فهي تحمل معها بذور ظهور جماعة جديدة أو خصوم جدد.

أما على مستوى تسويق الدعاة الأفراد، فإنهم يتبعون استراتيجيات حذرة، بحيث تستهدف إحدى الجماعات المرغوب في الانتماء إليها، ثم مراعاة عدم الوقوع فيما يغضب رموزها وجماهيرها، والنيل من خصومها، لضمان تثمين سلعته من أجل يحظى باعترافهم بمكانته الدينية، وبالتالي تحقيق المكانة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ويمثل الباعة في السوق الديني كل من يعرض سلعا وخدمات دينية، أما المشتري أو المستهلك، وهو العنصر الأهم والأخطر في السوق الديني، فهو الذي يمتلك قوة تقييم السلع والخدمات الدينية، ويتحدد سعرها حسب درجة مستواه الثقافي، لذلك يتعرض لحملات تزييف وعي شرسة، بل امتدت هذه الحملات إلى إقصاء "حماة المستهلكين"، من مؤسسات خيرية أو أفراد، من خلال تصنيفهم تمهيداً لنفيهم اجتماعياً، ومن ثم لا يبقى لخدماتهم التنويرية والتثقيفية أي تأثير.

بما أن كل سوق يوجد به سلع أو خدمات، فإن السوق الديني في العالم العربي والإسلامي، يتضمن نوعين أيضاً من رأس المال الديني، هما: السلع والخدمات الدينية، ولكن سوف يُشار في هذه الدراسة إلى السوق الديني في المملكة العربية السعودية، بحكم معايشتي لها. وهما:

الأول: سوق الخدمات المؤدلجة، ويتمثل في الترويج

للمنتج الفكري للجماعات الدينية التي ترى أنها على الحق المطلق، وتحارب الجماعات الدينية التي تنافسها أو تختلف معها، والثاني: سوق السلع الدينية، ومن الصعب عزل السلع عن الخدمات؛ لأن السلع نتجت للترويج للخدمات، مثل القنوات والتسجيلات الصوتية الإسلامية. ومن أبرز السلع التي برزت في السوق الدين على سبيل المثال: رقية المرضى، وادعاء فك السحر، واستخراج الجان، ثم اتضحت مرونة السوق الديني من خلال مواكبته السريعة للاستجابة للمتغيرات وتطورات التقنية ووسائل الاتصال، إذ برزت المنتجات الملموسة في التسعينيات الميلادية، مثل: الصوتيات والكتب أو القنوات الفضائية الإسلامية.

وقد شهد سوق القنوات الفضائية الإسلامية رواجًا كبيرًا، واستثمارات ضخمة، اعتبرت استثمارات في الظل، حيث لم يكن لها تصنيف واضح ضمن القطاع الاستثماري. لكن هذه السوق تراجعت مؤخرا بعد دخول مؤسسات الدولة المعنية التي قامت بتنظيم نشاطاتها، ووقف القنوات التي لم تحصل على ترخيص. لقد أفرز عصر الفضائيات ظاهرة "الفقيه الفضائي"، ويقصد به: الفقيه الذي لم تعيّنه المؤسسة الدينية، ولكنه اكتسب موقعه عبر قبول الجماهير له وإقبالها عليه، وتواطأت المحطات الفضائية مع هذه الرغبة المندفعة، وتبنت البرامج الكثيرة والمتعددة التي تستجيب للحضور الجماهيري[11]. مما أتاح

(11) عبدالله الغذامي، **الفقيه الفضائي: تحول الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة**، بيروت: المركز العربي الثقافي، ط2، 2011، ص51.

المجال لنشوء نخب دينية جديدة وسوق دينية مبنية على أسس اقتصادية. وبرز مؤخراً مشاهير الدعاة ليكونوا من أبرز مشاهير تطبيقات التواصل الاجتماعية النشطة في المجتمع السعودي والخليجي مثل: تويتر وسناب شات، فصارت حساباتهم من أهم الحسابات المؤثرة عربياً.

لقد تطور السوق الديني، وأخذ اتجاهات جديدة تتمثل في عقد ما يشبه الصفقات التجارية الصريحة، ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من النماذج، منها:

- يضخ بعض رجال الأعمال أموالاً طائلة غير مستثمرة ولا مستردة، وهي حالات موجودة ولكنها لا تمثل الظاهرة، من أجل تمويل طباعة كتب الدعاة والعلماء ونشرها بملايين النسخ وترجمتها إلى لغات متعددة، أو تمويل مبادرات وفعاليات دعوية. وهذا التمويل عادة يكون إما موجه لخدمة أجندات محددة أو لاحتواء سلطة الدعاة المشاهير في السوق الديني، وكسب سمعة تعود بالنفع الرمزي لرجل الأعمال أو لنشاطه التجاري.
- أما الاستثمار، فيتمثل في بروز رجال أعمال يستثمرون في المجال الدعوي الديني على أسس ربحية، وعلى الرغم من عجز كثير منهم في الاستثمار الإعلامي والفني، إلا أن أهم تجربتين حققتا نجاحاً كبيراً، هما: صناعة الشريط (الكاسيت) الإسلامي سابقاً، ثم القنوات الفضائية الإسلامية، التي من أبرزها: قناة المجد، وهي قناة متخصصة بالشأن الإسلامي وتبث 24 ساعة بدون ظهور

نسائي ولا أغاني ولا برامج وفعاليات رياضة، ولا إعلانات في بدايات بثها، ومع ذلك استقطبت فئات من المتابعين بسبب تركيزها على الأخبار والبرامج الحوارية واستقطاب علماء دين مفكرين ومثقفين. ثم ظهر بعد ذلك قنوات إسلامية كثيرة، بسياسات نشر مختلفة، مثل: وصال والرسالة وفور شباب، كما ظهر قنوات خاصة لبعض القراء أو الدعاة أو الرقاة.

❖ **الشريط الإسلامي**: لقد أوجدت حقبة زمن الصحوة الدينية، وخاصة في منتصف الثمانينيات، التي انتشر فيها "الشريط الإسلامي" دعاة جدداً، وجدوا مساحة واسعة لتسويق سلعتهم من المعلومات والعواطف الدينية على جمهور من المستهلكين، وكان لهم تأثير كبير في جذب المجتمع للتدين[(12)]. وقد اتسم كثير من الطروحات التي قدمها هؤلاء الدعاة الجدد، بخروجه على سيرة المؤسسة الدينية وضد توجه الدولة، وساعدت الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي، ثم حرب الخليج الثانية عام 1990م على انتشار الشريط الإسلامي، ولم تنته جذوته إلا بعد ظهور تقنيات الحاسب الآلي وانتشاره، التي ابتدأت بالأقراص الممغنطة (CD, DVD)، ثم تحولت إلى تطبيقات تواصل اجتماعي.

---

(12) عبدالعزيز الخضر، السعودية: **سيرة دولة ومجتمع، قراءة في تجربة ثلث قرن من التحولات الفكرية والسياسية والتنموية**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط2، 2011، ص100.

- **خدمة ببلي Bubbly**: وهي خدمة موجهة للعامة للتحدث مع رموزهم الدينية ونجوم الساحة، وقد أطلقتها أحد شركات الاتصالات، بهدف تمكين العوام والبسطاء من التحدث مع المشاهير في الفن والدعوة، ووقعت فعلياً مع عدد من الدعاة، وكان العقد يتضمن فيما يبدو أن يخرج الداعية بمقاطع فيديو وصور تعلق في الشوارع يحثون أتباعهم على التحدث معهم على رقم مخصص عبر شركة الاتصالات، واشتهرت عبارة: "كلمني على ببلي" للترويج للصفقة مصحوبة بصور الدعاة. وقد فشلت هذه الصفقة، إذ قوبلت باستهجان شعبي، مما اضطر هيئة الاتصالات إلى إيقافها في رجب 1434هـ/ مايو 2013م. وكان من المتوقع أن توقف بجهود العلماء أو الدعاة المخلصين للدعوة، ولكن لم يفتِ بعدم جوازها إلا قلة بعد حملة الرفض الشعبية. وكانت خدمة ببلي مثالاً صريحاً على تنامي رأس المال الديني السائل، وأحد أوائل الضربات المعنوية التي كشفت هشاشة السوق الديني وغياب حراسه والرقابة عليه، حيث تبين أن العلماء والدعاة ينكرون على التيارات الأخرى المعادية لتيارهم، ويلتزمون الصمت فيما بينهم، أو يراجعون أفكارهم في جلسات مغلقة. وقد كان يوجد قبل خدمة ببلي قنوات عبارة عن رسائل نصية تتيحها شركات الاتصالات، لبعض الدعاة باشتراك شهري، مقابل أدعية وأذكار ترسل للمشتركين باسم الداعية، وبعدما سقطت خدمة ببلي سقط معها القنوات الدعوية.

❖ **نشر الكتب الدعوية**: لاحظ بعض الناشرين قوة مبيعات كتب بعض الدعاة على مستوى العالم العربي والإسلامي، فطرح مشروع صفقة نشر مع الدعاة، إذ تقوم فكرته على إقناع الداعية بأن لديه مشاريع علمية ودعوية، ولكنه مشغول عنها، ويعرض عليه أن يخصص الناشر مكتب أبحاث متفرغ للعمل كمؤلفين وجامعي معلومات عن أي موضوع يرغب فيه الداعية، مقابل أن يطلع هو على المسودة النهائية من الكتاب، ويعدل عليها، ويكتب مقدمتها، ثم ينشر باسمه. وجوهر الفكرة هي إضافة اسم الداعية بوصفه مؤلفاً للكتب لضمان الترويج لها وتحقيق عوائد مالية كبيرة توزع مناصفة غالباً بين الناشر والداعية. وقد نجح المشروع في بداياته مع عدد من مشاهير الدعاة، لكنه بعد انتشاره باء بالفشل؛ نظراً لأن الباحثين المعنيين بجمع المعلومات، صاروا يسرقون كتب الغير ويقدمونها على أنها من جمعهم، فتصدر باسم الداعية، ويكون هو المسؤول القانوني عنها. وهذه السرقات العلمية التي يروج لها تحت غطاء دعوي، لم تجد احتجاجاً قوياً إلا بعد صدور أحد أحكام لجنة مخالفة المطبوعات بإدانة سرقة كتاب من هذه النوعية، ولأنها تحولت إلى رأي عام شعبي، في حين لم يحتج أحد على فكرة المشروع بسبب، فيما يبدو، ضعف البنية التحتية للسوق العلمية وغياب حركة النقد.

❖ **حملات جمع التبرعات في المساجد**: وقد ازدهرت من قبل بعض الجمعيات الخيرية والشخصيات الدينية وبعض أئمة المساجد، وكان يسبقها كلمات تحفيزية للتبرع

باستخدام خطب الجمعة أو صلاة التراويح في رمضان، وامتدت حركة جمع التبرعات باستخدام بعض الدعاة والداعيات منصات تطبيقات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وسناب شات، ثم منعت لأسباب تخص المؤسسة الأمنية، فصدر قرار منعها مع التحذير المستمر من جمع التبرعات دون الحصول على إذن مسبق، وقد نشطت حملة التحذيرات عام 2016م، وعرض على مجلس الشورى مسودة "نظام جمع التبرعات وصرفها في المملكة العربية السعودية" (فبراير 2018) ووافق عليها، بعد أن ثبت وجود اختراقات لجمع التبرعات وتحصيلها لغير ما جمعت من أجله. ولا يوجد إحصاءات منشورة عن المبالغ التي يدفعها المواطن العربي للتبرعات التي تخصص للمساجد، أو التي تُجمع بمعرفة الدعاة والوعاظ.

5 - دورة رأس المال الديني

تبدأ دورة رأس المال الديني، بامتلاك معلومات دينية يعرضها مالكها في السوق الديني، ويسعى إلى تنميتها باستمرار ويراكم ثروته الرمزية منها. وغالباً يبدأ الشخص بصدق وإخلاص، ويقدم خدماته الدينية تطوعاً لله تعالى، ويبذل جهده لتسويق نفسه من خلال السعي الدؤوب للحصول على أسواق جديدة يعرض فيها رأس ماله الديني، مثل: خطب الجمعة والمحاضرات في المساجد والمجالس الخاصة، أو حتى في البلدان النائية وتجمعات الشباب، وقد تمتد هذه المرحلة، من سنة إلى خمس سنوات، حتى يتم الاعتراف بمكانته من خلال

وصوله للمستوى العلمي والفكري السائد في السوق الديني، ثم ينتقل آلياً إلى امتلاك رأس المال الاجتماعي.

ويتكون رأس المال الاجتماعي من علاقات كمية، وعلاقات نوعية قوية مع نافذين ممكن أن يتبادل معهم المنافع بما يملكه من سمعة وشهرة ومتابعين أو أتباع يقاسون بالملايين، مقابل الحصول على منصب أو مال، وذلك لحاجة المؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية للنفاذ إلى ملايين الأفراد المتابعين من خلال الاتفاق مع هؤلاء الدعاة لتسويق سلعهم وخدماتهم.

وهذه المرحلة هي الأكثر خطورة، ونقطة تحول في فقدان رأس المال الديني الإيجابي، بوصفها المنزلق الذي يصعب التسامي بالنفس عن مغرياته من الشهرة والجاه والمال. ومن ثم يتحول رأس المال الاجتماعي تلقائياً إلى رأس المال الاقتصادي (المادي)، وهو نهاية دورة حياة الاستثمار في السوق الديني. وفي هذه المرحلة يكون تاجر الدين محكومًا بقوانين الاقتصاد والسياسة، وليس بتعاليم الدين، ويعيش في حياته اليومية كما يعيش النخب، ويتمتع بالبذخ والاستهلاك العالي، وتتحول علاقاته الاجتماعية إلى نخبوية، ويبتعد عن العامة مكتفيًا بالتواصل معهم عبر وسائل التواصل.

تمثل هذه المرحلة قمة التناقض مع توجهات بعض أتباع المدرسة السلفية، إلا أن التنازل عن الشهرة والمناصب لم يعد ممكناً، فظهر مؤخراً تبرير الموقف بأنه اتساق مع المنهج السلفي

الذي يشدد على طاعة ولي الأمر، وبالتالي لا يوجد تناقض في السوق الدينية، علماً أن المنهج السلفي كان في السابق متسقاً مع طاعة ولي الأمر مع استمراره بنقد التحولات الاجتماعية، وهذا التبرير، يؤكد شعور المدرسة السلفية بوجود مشكلة داخلية، فجاء التبرير الذي لا يعالج المشكلة، لأنه فيما يظهر ناتج من تقديس النص والقطيعة مع المنطق والفلسفة.

وأما في حال تقييم الخدمات الدينية، المتمثلة في الخطب والفتاوى والمحاضرات والوعظ، تقييماً دقيقاً من قبل المستهلكين لها، وهم نخب المجتمع والعامة، فإنهم سيمنحونها سعراً رمزياً، ومن هذا السعر الرمزي تبدأ شبكة العلاقات المعقدة، وغالباً ما تتكون آلياً من ثلاثة مسارات، كما يلي:

المسار الأول: ضعف تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية، ويتمثل في انخفاض تقييم سلعة الداعية شعبياَ، ومن ثم يتعرض الداعية هنا للإهمال وعدم حصوله على الشهرة، بسبب عدم تأثيره على المستهلكين، مما يضطره أن يكمل حياته بوصفه داعية في المحيط الضيق المتمثل في المجالس والتذكير بعد الصلوات في المساجد الصغيرة، وهذا لم يمتلك رأس مال اجتماعي؛ وهذه الحالة يصعب تمييزها بأنها امتلاك رأس مال ديني صلب؛ لأن الداعية لم يتعرض لفتنة الشهرة وسلطة المال.

والمسار الثاني: قوة تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية النوعية، ويتمثل في ارتفاع تقييم سلع وخدمات الداعية من قبل النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية، فإن فرص امتلاكه

لرأس مال اجتماعي نوعي ستكون كبيرة، ومن ثم يكون مؤهلاً للحصول على المناصب الدينية الرفيعة أو الظهور الإعلامي الذي يحقق له الشهرة، من خلال عقد صفقة ضمنية غير مكتوبة ولا منطوقة، ولكنه متعارف عليها، من خلال التزام الصمت تجاه بعض الممارسات المصنفة بأنها منكرات مثلاً، مقابل الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها.

والمسار الثالث: قوة تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية الكمية، ويتمثل في ارتفاع تقييم الداعية شعبياً، وهذا يعد أخطر المسارات الثلاثة؛ وذلك لأن المستهلكين، وهم يمثلون شريحة كبيرة ومؤثرة من المجتمع، سيقبلون عليه ويتابعون نشاطه، ويسهمون في نشره وتزكيته، ومن ثم يتحول رأس المال الديني تلقائياً إلى رأس مال اجتماعي، المتمثل في تكوين قاعدة جماهيرية واسعة، يحظى مالكها بشعبية كبيرة تدافع عنه، وتغفر زلاته، وتمنحه الثقة الكاملة، وتعده مصدراً دينياً معتمداً.

وجانب الخطورة يكمن في أن تقييم المستهلكين للداعية يكون مبنياً غالباً على العاطفة والتزكيات من الثقات، وذلك لعدم قدرة كثير منهم على استخدام أدوات المنطق والمنهج في التقييم، ولكنهم قوة استهلاكية مؤثرة في المجتمع. كما أن بعض الدعاة يفهم هذه التحولات بسرعة، ويبدأ في تقديم خطب ومواعظ وفتاوى تناسب ما يود العامة سماعة، وتنشأ بذلك صفقة ضمنية تقوم على ترميز الداعية والدفاع عنه، مقابل أن يدافع عن معتقدات العامة ومسلماتها. ويغيب في هذا المسار مسألة

التحدث في أمور الدين بما لا ترغب العامة سماعه؛ حتى لا يتعرض الداعية لفقدان شعبيته.

إذا كان رأس المال الديني السائل يتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية، فهذا من طبيعة الأشياء؛ لأن من يؤثر على أفراد من المجتمع، ويوجههم إلى طريقة رؤية الحياة، فهو يمارس العمل السياسي تلقائياً، وبالتالي يكون هو الحلقة الأضعف في السوق السياسي والاقتصادي، لأن قوة سلعة في تأثيره على الجماهير.

أما رأس المال الديني الصلب فإن أبرز مؤشراته تتمثل في الالتزام بتعاليم الدين من مصدرها الأساسي، وهما: القرآن الكريم والسنة النبوية، والتمركز حولهما، والتفرغ للإنتاج المعرفي للناس العاديين والعلمي للمتخصصين، وعدم التحريض على من يختلف معه، وعدم تقبل تحويل الدين إلى إيديولوجيا وأحزاب سياسية. وينتج عن هذه المعايير بناء رأس مال اجتماعي نوعي، مرتبط بالعلماء والباحثين، ومبني على الثقة، ولكنه غالبا بعيد عن تكوين قاعدة جماهيرية، ومن ثم فهو بعيد عن رأس المال المادي.

ثالثاً: اختلالات الوظيفة الاجتماعية في السوق الديني

1 - تحويل الدعاة إلى علامة تجارية

يقصد بالعلامة التجارية trade mark أنها دليل يؤكد على أن المنتج، سواء كان سلعة أو خدمة، والمعد لتقديمه إلى المستهلك، صادر من شركة أو منظمة أو فرد يمتلك حق إصدارها. وقد اتجهت الشركات الكبرى للصناعات الاستهلاكية كالسيارات والملابس وأدوات الزينة، منذ الثمانينيات من التركيز على جودة المنتج إلى التركيز على جودة العلامة التجارية، واستطاع كثير منها أن يربط بين علامته التجارية والجودة العالية، وتحول المستهلك إلى عشاق للعلامات التجارية التي يمثل استهلاكها تميزاً يمنحهم مكانة اجتماعية.

يتميز السوق الديني بالتركيز على تحويل اسم الداعية والعالم إلى علامة تجارية مؤثرة وموثوقة في المجتمع، ويصعب المساس بها، ويكون لها جماهيرية تدافع عنها، بحجة أنهم حراس الفضيلة، وحماة الدين، وهذا ما يحتاج إليه الناس العاديين. ومما سهل مهمة تحويل الدعاة إلى علامات تجارية، عدم قدرة الناس العاديين على التمييز بين أقوال الدعاة وأفعالهم،

فهم غالباً يكتفون بالأقوال، فصاروا بذلك أتباعا يدافعون عن الداعية والعالم، ويتقبلون منهم ما لا يتقبلونه من غيرهم، ويقيسون الحق بما يقولون وليس بالدليل، فصارت قداسة النص وحق تفسيره سلعة محتكرة.

تعد عبارة "لحوم العلماء مسمومة" من أكثر العبارات شهرة واستخداماً لحماية العلماء والدعاة والوعاظ، بوصفهم علامات تجارية محصنة من النقد، وحظيت بدعم كبير من كثير من العلماء المستفيدين منها، وصدر كتيب صغير بعنوان "لحوم العلماء مسمومة" لناصر بن سليمان العمر، وهو داعية مشهور في زمن الصحوة، وصارت كلمة تقوم مقام النص الديني، في حين أنها ظهرت في القرن السادس الهجري، وقد كتب عبدالسلام الوايل مقالة بعنوان "لحوم العلماء مسمومة: قيلت للرد على السلفية"[1]، ونقل النص الذي أورده الحافظ ابن عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" ومنه: "واعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته، أن لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك منتقصيهم معلومة" (ص 29).

وسبب ذلك فيما يبدو هو افتراض الأتباع أن الدعاة والعلماء لديهم تأهيل شرعي عالٍ وموثوق، وأن هؤلاء الأتباع

(1) **صحيفة الشرق**، السعودية، بتاريخ 25/ 8/ 2012، صفحة رأي.

لديهم قناعة تامة بقصورهم العقلي والديني الذي لا يؤهلهم للحوار ولا طلب الدليل، فاكتفوا بالتلقين، ومن هنا يبدأ العقل التعصبي في التشكل، وعدم التسامح وتقبل الآخر.

يوجد علاقة تشابه كبيرة بين العلامات التجارية والطوائف الدينية، إذ كلاهما له أتباع متعصبون، وبعض العلامات ذات أنظمة مغلقة، وبعضها ذات أنظمة مفتوحة، كما هو الحال في الطوائف الدينية المتشددة والمتسامحة. ونشر موقع إذاعة بي بي سي عربية (بتاريخ 13 سبتمبر 2018) تقريراً بعنوان "هل بات عشاق شركة آبل طائفة دينية؟"[2]. ويصف الموقع وجه الشبه بين شركة آبل والدين، أن ستيف جوبز هو مسيحها الملهم بخطاباته ومسيرته الزهدية وأحاديثه عن أخلاقيات التغيير، والثورة التي أحدثتها آبل ضد القديم، ولوجود سلسلة من القواعد التي يصعب تعلمها كلها من الكتب الدينية، ويبين التقرير أن أطباء الأعصاب فحصوا أشعة لأمخاخ بعض عشاق آبل، وتوصلوا إلى أنه عندما يرى عاشق هذا المنتج صور منتجات آبل، فإنه يحدث له التأثير ذاته الذي يحدث لأمخاخ المؤمنين بدين إذا رأوا رموزه.

---

(2) على الرابط http://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-45510682

2 - الاحتكار في السوق الديني

الاحتكار monopohy ظاهرة اقتصادية لها انعكاسات اجتماعية كبيرة، ويتمثل الاحتكار في هيمنة شركة واحدة على سلع أو خدمات بحيث لا يقدمها للمجتمع غيرها، وبهذا تكون محتكرة للسوق، وتستطيع فرض الأسعار وعرض ما تشاء من سلع وخدمات دون منافسة. وقد يحدث في السوق اندماجات بين الشركات الصغرى مع الشركة الكبرى لإبقاء السوق تحت سيطرتهم.

وفيما يتعلق بالسوق الديني فإن الجماعات الدينية تحاول السيطرة على هذا السوق، واحتكار تفسير النصوص الشرعية وتقديم خدمات تحديد الحلال والحرام وإبداء الرأي الديني في العديد من السلع والخدمات ومنها الاقتصادية، على سبيل المثال تلك التي تتعرض للمساس بالدين، أو أسواق الأسهم وتعاملات البنوك، وأي خدمات تخضع للعرض والطلب، إذ إن عامة الناس يضيق عليهم بفتاوى: لا يجوز، وحرام أو الأحوط ترك الشيء أو سد الذرائع، وهذه قاعدة توسعوا في استخدامها بشكل مفرط، وفيما يخص فتاوى مبادرات البنوك، فإن اللجان الشرعية تستخدم للترويج الشعبي للعروض البنكية غالباً؛ لأنها لا تطلع غالباً على جميع مبادرات البنوك وأعمالها المصرفية.

وكلما هيمنت هذه الجماعات على أفكار الناس، تأكدت ضرورة إقصاء كل من يحاول أن يطرح مسائل خلافية أو يهز من قناعة العوام فيهم. ومن ثم ترتفع قيمة الوعظ والفتاوى البسيطة

والمسائل العادية التي تتكرر يومياً ويعرفها رجل الشارع. وفي حال ابتعاد الناس يلجأ المحتكرون إلى عرض آيات التخويف والعذاب لأتفه سبب، والمبالغة في إسقاط آيات نزلت في المشركين على كل من يخالفهم.

ومن الاستراتيجيات المتوسطة التي يتبعها المستثمرون لاحتكار السوق الديني: اتباع أسلوب الضغط على المجتمع والهيمنة عليه بطريقة تبدو موضوعية وحيادية وشرعية باستخدام النصوص المقدسة، ونشر فتاوى التحريم، ونشر (الهلع) من خلال التأكيد على إضفاء القداسة على المعاني الدينية، وأنها ربانية المصدر، ويجب التسليم بها، ثم توجيهها لخدمة المصالح الخاصة، إذ يجتمع حولها شبكة اجتماعية تدافع عنها، ثم يتبادلون المنافع في داخلها. ولكن عندما تتعرض فتاوى التحريم للتغير بسبب قرار سياسي أو بضغط من العولمة، فإن هؤلاء المحتكرين يسارعون بتبديل مواقفهم لتأييد الوضع الجديد؛ حتى لا يجدوا أنفسهم مضطرين للمقاومة أو خسارة مكاسبهم من رأس المال الديني.

في داخل السوق الديني يحدث أنماط من التنافس والصراع، من أهمها: الصراع الخارجي، وهدفه حماية السوق من خصومه والمنتقصين من شأنه، والذين يفضحون المتلاعبين بالسوق، مثل صراع المتدينين مع الليبراليين والعلمانيين. وصراع داخلي وله نوعان، هما: صراع مع المنتمين للجماعة ولكنهم ليسوا قادة، وذلك بهدف ترويضهم. وصراع بين قادة الجماعة، وهدفه التفوق والسلطة في داخل السوق أو أسواقه الفرعية.

ولكن يتفق جميع أطراف الصراع على بقاء السوق الديني والمحافظة عليه، ويعرفون أنه سوق يستحق الصراع والمنافسة فيه. وإذا حاول أحد الدخول إلى السوق الديني اتحد القادة المتنافسون لمنعه من الدخول من خلال عدم الاعتراف به. ولذلك تتركز استراتيجيات المحرومين من رأس المال الديني على فضح الوضع القائم وتقويض بنائه أو كشف رموزه.

وبرز أيضاً مؤخراً جيل من الداعيات المستثمرات في الدين واندماجهن مع الداعيات الشرعيات التقليديات، واستطاع بعضهن أن تقدم نفسها بسرعة وبقوة من خلال الظهور الإعلامي بشكل لم يكن مألوفاً من قبل، علماً بأن بعضهن ينتمين لاتجاهات دينية ترفض خروج المرأة كمبدأ، بحيث تاه رأس المال الديني الصلب أمام ضغط رأس المال الديني السائل في السوق الديني النسائي[3]. وتركز استراتيجيات المحتكرين لرأس المال الديني على الإمساك بالسلطة للهيمنة على المجتمع وحماية الوضع القائم والدفاع عنه؛ لأنه يحقق مصالحهم، ويحافظ على مكانتهم وتراكم فائض القيمة.

ويؤدي الاحتكار الديني للنص المقدس، سواء لتحقيق أهداف شخصية أو حزبية أو سياسية، إلى نتائج كارثية؛ لأن الدين هو عماد المجتمع والناس تخضع لتعاليمه، وهو

---

(3) عبدالرحمن بن عبدالله الشقير، **النخب النسائية الإسلامية (1157- 1438هـ/ 1744-2017)**، الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2017.

يدعو للتماسك الجماعي، ولذلك فإن الاتجار بالدين سوف يدخل المجتمع في حالة اختلال بين أهداف المجتمع ومعاييره.

ويمكن إقحام مثال سبق أن سكه زيجمونت باومان بمصطلح "أهل الصيد"، وهم في هذه الدراسة ملاك رأس المال الديني السائل، ومصطلح "حراس الصيد"، وهم في هذه الدراسة ملاك رأس المال الديني الصلب، ليفسر الفكرة التي تود أن تصل إليها هذه الدراسة، وتتمثل في التالي:

أن أهل الصيد، هم أناس أنانيون، ولا يهتمون بتوازن الأشياء، فالمهمة الوحيدة التي يبتغيها أهل الصيد هي فرائس جديدة وكبيرة بما يكفي لملء حقائب الصيد، فإذا ما أفرغت الغابات من الصيد بسبب مغامراتهم الطائشة، فإنهم ينتقلون إلى الصيد في برية أو غابة بكر، فهم لا يرون أي حرج في سلوكهم؛ لأنهم يرون أنفسهم عبارة عن أفراد أو جماعة قليلة أمام حشد غفير غيرهم من أهل الصيد.

أما حراس الصيد فمهمتهم الأساسية هي الدفاع عن الأرض المطلوب حراستها ضد جميع أشكال التدخل البشري، من أجل الدفاع عن توازنها الطبيعي والحفاظ عليها، ويتمثل دورهم في اكتشاف الفخاخ التي ينصبها السارقون ومنتهكو حرمة الأرض، وأن يزيلوا تلك الفخاخ، ويمنعوا الصيادين الغرباء غير الشرعيين من انتهاك الحدود. فحراس الصيد يؤمنون بأن الأشياء تكون في أفضل حالاتها إذا تركت على حالها.

ويرى باومان بأننا جميعاً صيادون في هذا الزمن، أو يحكم علينا بأن نكون صيادين، أو ندعى لنفعل مثلما يفعل الصيادون، أو نرغم على ذلك، وإلا واجهنا مصير الخروج من سباق الصيد إن لم نتحول أنفسنا إلى صيد للصائدين(4).

يوجد للسوق الديني أهل الصيد، أو ملاك رأس المال الديني السائل، وهم أكثر نشاطاً وأكبر تأثيراً من حراس الصيد، أو ملاك رأس المال الديني الصلب، وقد تغولوا في المجتمع من خلال حماية أنفسهم بتحقير كل من يقترب منه وشيطنة المخالف له، وتشويه سمعة من يكشفهم، وتأليب العوام ضده، وتخويفهم بأنهم خطر على الدين وعلى المجتمع.

ويتساءل البعض: هل أهل المضاربة في السوق الديني باستخدام رأس المال الديني السائل أو السلبي يعد من أدوات بث الإلحاد في المجتمع؟ خاصة بعد انكشاف كثير من التناقضات التي صارت مصدر إزعاج لكثير من العامة، وقد كتب الشيخ مجد مكي في هذا المجال، وهو محدث سوري درس في بعض جامعات السعودية، مقالاً بعنوان "هل الشرعيون من أسباب انتشار ظاهرة الإلحاد والردة؟ حوار مع عدد من الشرعيين"، بدأه بالنص التالي: "قال مُحدِّثي: هناك ظاهرة ردة وإلحاد في الدول الإسلامية. قلت له: نحن الشرعيين سببها

(4) زيجمونت باومان، **الأزمنة السائلة: العيش في زمن اللايقين**، ترجمة حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2017، ص113، 114.

الرئيس، لو كنا قدوة وتخلّقنا كما أمرنا الله، وبلّغنا الدِّين بثقافة هذا الزمان بعد أن ندرك واقع الناس وظرف الأمة.. لما حصل ما حصل"[5].

يبدو أن ربط الشيخ مجد مكي انتشار الإلحاد بتقصير الشرعيين في أداء دورهم، وأنهم لم يكونوا قدوة حسنة في المجتمع، تعد ملاحظة مهمة، ولكن يظهر أن الأزمة أكثر عمقاً، إذ من خلال الحوارات مع عدد من الشباب ممن تبنوا مناهج: "الإلحاد" أو "التوقف" أو "اللاديني"، جاءت أكثر إجاباتهم بأن السبب مرتبط بالخطاب الديني، أو أسلوب تشخيص المجتمع من منظور ديني، وهو أسلوب يرون أنه غير دقيق، ولا يتسق مع الواقع، وأن انتقاءات علماء الدين والدعاة لإسقاط النص كان مبنياً على أسس طبقية، وليس على أن الناس سواسية. من جانبهم يرى طلاب علم شرعيون أن إجابات هؤلاء الشباب هي رد فعل عاطفي من الدين، لكن هذا الرأي في الواقع تسطيح لظاهرة خطيرة، ومحاولة إنكار لأزمة في الخطاب الديني، خاصة مع تزايد الوعي الشعبي، والتطور التقني الذي أتاح سهولة استرجاع بعض الفتاوى وتناقضاتها، ووجود مقارنات بين علماء ودعاة من أنحاء العالم العربي، وظهور تيارات دينية سلفية تصم بعضها البعض بالبدعة وربما التكفير، مما جعل السوق الديني مشحوناً ببث الكراهية بعد أن كان ملاذاً للجميع.

---

(5) مجد مكي، «هل الشرعيون من أسباب انتشار ظاهرة الإلحاد والردة؟» حوار مع عدد من الشرعيين. على الرابط التالي:
https://islamsyria.com/site/show_articles/10951.

3 - مؤشرات اختلال السوق الديني

تذكر "محاورة جورجياس" لأفلاطون، وهي نص محاورات سقراط مع أربعة من فلاسفة اليونان، من أبرزهم جورجياس، محاورة عن الغذاء، جاء فيها المثال التالي: لو انعقدت مناظرة علمية بين بائع الحلوى مع طبيب في موضوع أضرار الحلوى على الصحة، والجمهور يتكون من أطفال، فإن بائع الحلوى سوف ينتصر؛ لأنه يعرف لغة الأطفال، ولأن الأطفال يحبون بضاعته، وبذلك يخسر الطبيب مع أنه يمتلك معلومات أوثق وأصدق، ولكن لغته العلمية لا تناسب الأطفال، كما أنه سوف ينهاهم عن شيء يستمتعون به.

يعد مثال مناظرة بائع الحلوى والطبيب وصفاً دقيقاً لحالة السوق الديني الآن، فالهيمنة المطلقة بيد وعاظ ودعاة يتلاعبون بوعي البسطاء، متسلحين بما يحبه البسطاء ويهابونه، وهو الدين، وهؤلاء لا يفرقون بين الدين والتدين، كما سبق تعريفهما، بل قد يرونهما شيئاً واحداً لا ينفصل، لذلك يعدون انتقاد الواعظ هو انتقاد للدين، فضاعت أصوات العلماء والنقاد المحذرين من خطر سوء استخدام الدين، وخسروا تنمية السوق الديني، ونجح الرأسماليون الدينيون في الإبقاء عليه منخفض الوعي وتحت السيطرة.

يمكن للإنسان العادي أن يتزود بأهم المؤشرات التي تؤكد له وجود حالة اختلال في توازن السوق الديني، ومن أبرزها ما يلي:

- **التوأمة بين الدين واللغة العربية الفصحى**، صار التحدث بالفصحى شديد الارتباط بالسوق الديني، وجزء من سمت العالم والداعية، حتى ولو بتكلف، حتى إن الجماعات الإرهابية المتكونة من عشرات الدول، لا تتحدث أو تصدر بياناتها إلا باللغة العربية الفصحى، وقد تسببت توأمة الدين باللغة الفصحى بظهور ظاهرة التعصب أو التسامح معهما، وظهور جيل متعصب لغوياً، مما نتج عنه توأمة بين الأصولية الدينية والأصولية اللغوية.

- **وجود مسافة بين أقوال رجل الدين والداعية وبين أفعاله**، إذ يستخدم تجار الدين سلطة الزهد الشكلاني، وسلطة العلم وسلطة الشهرة. ويعتمدون على أن العوام يركزون على أقوالهم وأشكالهم، بسبب محدودية عقولهم وثقتهم فيهم، ولا يركزون على أفعالهم التي تناقض أقوالهم غالباً. فقد يحث الناس على الزهد في الدنيا ويذم المال، وهو يمتلك مسكنا فخما وسيارة فارهة ولديه ثروة مالية تمكنه من المتعة والسفر والزواج المتكرر بنية الطلاق. فهؤلاء هم أهل المضاربة وأهل الصيد، وقد يبررون تناقضهم بأن بعض الصحابة كانوا تجاراً، متغافلين عن أن تجار الصحابة كانوا يتكسبون بالسلع وفق قوانين السوق الاقتصادية، ولم يتاجروا بالدين.

- **منح القداسة للأشخاص المخولين بتفسير النص الديني وامتلاك الحق في إسقاطه على خصومهم**، مع تحصينهم من النقد، وانتزاع القداسة من النص الديني، وكثير منهم يعتمد

على جهل العوام وعدم قدرتهم على التحليل؛ لأن كثيراً من تبريرات تجار الدين هشة علمياً ومنهجياً، ومنتجهم المعرفي غير علمي، ويغلب عليه الوعظ والتلقين بأحكام الحلال والحرام والسرد الوعظي والقصص المؤثرة، ومن النادر أن يصدر أحدهم كتاباً ذا تأصيل علمي خارج الإيديولوجيا الموجهة.

- **الهيمنة على العامة**: وتكمن أهم استراتيجيات الهيمنة على العامة في: إيجاد خصم بوصفه خطراً على الدين وعلى العقيدة، ويجب التصدي له وفضحه باستمرار، وغالباً ما يكون هذا الخصم مذاهب دينية أو علمانية وليبرالية، وشعور العامة بوجود خطر يهدد معتقداتهم يجعلهم بحاجة دائمة لأشخاص يتقمصون دور حماة العقيدة.

- **التعصب الديني المولد للتيارات الدينية**: إذ تؤكد الدراسات التي أجريت حول نظريات الصراع بين الجماعات أن التعصب ينشأ ويزداد حدة كلما كان هناك اختلاف وتباين بين الجماعات النوعية التي يتكون منها المجتمع، فوجود جماعات تنتمي إلى عناصر مختلفة أو أديان مختلفة، أو ثقافات فرعية مختلفة يعد أرضاً خصبة لنشأة ونمو التعصب، وحدوث الصراع بين الجماعات[6]. وتوصلت دراسات إلى أن أهم السمات الشخصية للمتعصبين: التسلطية، والتطرف والمحافظة، والتصلب، وعدم القدرة

(6) معتز سيد عبدالله، «الاتجاهات التعصبية»، الكويت: **عالم المعرفة**، مايو 1989، ص 96.

على تحمل الغموض والاستسلام لضغوط الجماعة المنتمين لها، كما أنهم يميلون إلى تبني رأي الجماعة التي يوجدون فيها[7].

ويحلل برينو إيتيان شخصية الإنسان المتعصب دينياً: "أنه شخص مسكون من الداخل بيقين مطلق، وروحه لا تعرف الشك أو عذاب البحث عن الحقيقة البتة، فهو يمتلك الحقيقة جاهزة بين يديه، أو قل: إنه يعتقد بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة المقدسة المتعالية، ويستغرب لماذا لا يتخلى الآخرون عن أديانهم فوراً؛ لكي يعتنقوا دينه أو عقيدته"[8].

- **التحدث بثقة مفرطة، توحي بادعاء امتلاك الحقيقة،** وقد تعزز برفع الصوت والهجوم المستمر على من يختلف معهم، من أجل التهرب من الحوار العقلي والشرعي الذي قد يفضحهم، وقيم الثقة تعد من سمات الجهل الكبير، كما أنها من سمات العلم القوي، إذ كلما ارتقى الإنسان بعلمه كلما ساوره الشك المنهجي وتقبل الآخرين، حتى إذا امتلك الثقة، فهي ثقة مصحوبة بتقبل الآخرين والاستعداد للتراجع عن أي معلومة، في حين أن ثقة الجهل تكون متصلبة وغير قابلة للتراجع ولا التطوير، وغالباً ما تسقط أمام النقد المنهجي؛ لذلك يتم حمايتها بفرضها، وليس عرضها.

---

(7) معتز سيد عبدالله، **الاتجاهات التعصبية**، مرجع سابق، ص 23- 25.

(8) هاشم صالح، **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي**، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ط2، 2010، ص115.

- **الدخول في سوق الدعاية والإعلان،** وهذه ظاهرة قديمة جديدة، وما نشأت أحاديث مكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم في مدح بعض السلع إلا للترويج لها اقتصادياً، وما نشأت الأحاديث المكذوبة على النبي أيضاً لأغراض سياسية إلا للترويج السياسي، لمعرفة تجار الدين أن العامة لديهم من الصدق وسلامة الصدر ما يجعلهم يثقون بكل شيء ينسب إلى الإسلام.
- **وجود إنتاج إعلامي وعظي كثيف،** يتمثل في الخطب والمحاضرات والظهور التلفزيوني وملء محتوى الإنترنت لنشر الإيديولوجيات وتسطيح العوام، مقابل الإنتاج العلمي المنهجي المحدود.
- **مخاطبة العاطفة باستخدام الترغيب والترهيب واصطناع الخصوم المخترعين،** سواء كان هؤلاء الخصوم من التيارات الفكرية في المجتمع أو من خارجه، مقابل مخاطبة العقل بالدليل مع احتمالية الخطأ والصواب.

رابعاً: حماية السوق الديني

يتضمن هذا الفصل رصداً للتحولات الكبرى في السوق الديني، من خلال أهم حدثين وقعا خلال السنوات العشر الأخيرة، وهما أحداث ثورات الشعوب العربية عام 2011، وإجراءات تنظيم السوق الديني في المملكة منذ عام 2016 وما بعد، ثم محاولة قراءة مستقبل السوق الديني من خلال بعض المؤشرات.

السوق الديني بعد 2011

شهد السوق الديني تحولات كبرى ناعمة، أسهمت في تشتيت تركيز السوق الديني التقليدي، وذلك بغرس فكر ديني أكثر انفتاحاً، مثل: استضافة بعض القنوات المملوكة لمستثمرين سعوديين ومقدمي برامج سعوديين، لباحثين في الشأن الديني، ومعروفين بإثارة الجدل من خلال طروحاتهم الفقهية، أو نقدهم للمؤسسة السلفية السعودية، ومن أبرزهم: عدنان إبراهيم، ومحمد شحرور. وقد كان لهؤلاء تأثير في قناعات المجتمع، مما جعل الرد الطبيعي والمتوقع هو المقاومة والتحذير منهم، بل ونبذ من يتقبل أي رأي لهم مهما كان، على الرغم من إمكانية تفنيد آرائهم باستخدام المنهج العلمي، ويبدو أن طول مدة استقرار

الهيمنة على السوق الديني، جعل من أساليب اتباع المنهجية العلمية واستخدام المنطق والحوار شيئاً لا داعي لوجوده، مما كشف الضعف المنهجي الكبير بعد الانفتاح على الاختلاف.

من أبرز التحولات في السوق الديني بعد ثورات الشعوب العربية في 2011 اختفاء عدد من الدعاة المؤثرين من السوق الديني، بعد أن كان لهم دور في إذكاء الثورات وحشد التأييد لها، وفي المقابل ظهر دعاة جدد منتسبين للجماعات السلفية والجامية، المناهضين للتوجهات الدينية الحزبية، واختفى عدد كبير منهم بعد سنوات قليلة، وخاصة من الدعاة المنتسبين للجماعات السلفية والجامية في مصر.

تعد ظاهرة بروز جماعة الإخوان في مصر وصعودهم السريع للسلطة عام 2012 ثم سقوطهم السريع أيضاً، من أهم التحولات الفكرية في الجماعات الدينية التي انعكس تأثيرها على وجود فكر الجماعة في السعودية والخليج عموماً، وصار الانتساب للجماعة وصمة اجتماعية مرتبطة بالإسلام السياسي والاستغلال النفعي للدين، وقد تأثرت الأحزاب السياسية الإسلامية بدرجات متفاوتة من تجربة حزب الإخوان في مصر[1].

عادت الجماعات الدينية للواجهة بعد 2011، وملأت كثير من الفراغ السياسي الذي تركته الأنظمة الحاكمة التي واجهت

---

(1) مارك لينش، **آفاق مجهولة: تجربة الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 16 ديسمبر 2016 على الرابط https://carnegie-mec.org/

ثورات شعبية، وتحولت عدد من بلدان الشرق الأوسط إلى مناطق صراع، واستخدم كثير منها منصات التواصل الاجتماعي للترويج لأفكارها الدينية المتطرفة، وقد حققت بعض المكاسب الرمزية، ولكنها أسهمت بشكل كبير في تسريع سقوطها الشعبي، ونفور الناس منها، بعدما تبنت أفكار قتل الأهل والأقارب وتأسيس "الذئاب المنفردة".

السوق الديني بعد 2016

اتبعت السعودية سلسلة إجراءات لتنظيم مؤسسات دينية، فتأثر السوق الديني، بدأت بقرار مجلس الوزراء (إبريل 2016) الذي يقضي بتنظيم عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوقيف عدد من الدعاة المحسوبين على جماعة الإخوان والسرورية، والحد من نشاط بعضهم الآخر المؤثرين في المجتمع، ومنع خطباء الجوامع من التأليب على مخالفيهم وتأجيج المصلين عليهم.

وصار الفضاء العام مهيأ لسقوط فكرة تصارع الخصوم التقليديين، الدينية والليبرالية، وبروز الرغبة الشعبية في الاستقرار، وهذا جعل الأفكار الليبرالية متقبلة، مثل: قيادة المرأة للسيارة، واستقلالها عن ولي الأمر، وتوسيع مشاركتها المجتمعية، ودخول السينما. وهذا يعني انخفاض تأثير المؤسسة الدينية، ولكنها بلغت ذروة انخفاضها بعد اتجاه كثير من الفتاوى لإباحة الأشياء التي كانت محرمة، عندما كانت المسيطر على الفضاء العام قبل 2016، وهي غالباً فتاوى جاءت بعد صدور

القرارات، وليس قبلها، مما يؤكد على أن السوق الديني يقاوم للبقاء مع تقديم تنازلات.

شهد السوق الديني السلفي مرحلة تجديد الخطاب الفقهي عند السلفيين الجدد مثل: الشيخ صالح المغامسي، فقد أفتى بعدم حرمة المعازف، وأفتى بأن المذاهب التي تكفرها السلفية إنما هم مسلمون، وقال: الشيعة والإسماعيلية والزيدية والإباضية مسلمون. وهذا تجرؤ جديد من المدرسة السلفية للانعتاق من الإيديولوجية. ولم يتوقف المغامسي عند هذه الفتوى، بل سعى لتقديم مشروع يرى أنه تصحيحي كبير، ضرب فيه كثيرًا من مسلمات السلفية، ويبدو أنه يستشعر خطورة تأثيره على السلفية، فأعلن أكثر من مرة أنه لا يهتم بمن يعارضه، في إشارة إلى رموز السلفية الذين حذّروا منه أتباعهم.

حققت هذه الإجراءات أهدافاً كثيرة، ونتج عنها بعض السلبيات، إذ كان السوق الديني في المجتمع السعودي أحادي الاتجاه، وهو سوق سلفي بمنهجين متناقضين هما: السلفية التقليدية، والسلفية السرورية. وهذا يعني إقصاء أي رأي يختلف عنهم، فحققت إجراءات تنظيم السوق الديني فرصة لتقبل الاختلافات، وعدم التشنيع على مرتكبي المسائل الفرعية في الفقه، مما أسهم في خفض التوتر، وحماية سمعة فئات كثيرة من المجتمع تختلف مع هذين التيارين.

من أبرز سلبيات تنظيم السوق الديني في المجتمع السعودي: التفريط في إرث شعبي سلفي كبير على مستوى العالم

العربي والإسلامي، وبالتالي عدم تقبل بعض الدول لإيفاد طلابها للدراسة في الجامعة الإسلامية، وهم يمثلون قوة ناعمة لنشر السلفية في كثير من بلدان أفريقيا وآسيا.

علوم الطاقة في السوق الديني

ويبدو أن السوق الديني بدأ يعيد إنتاج نفسه، من خلال جهود فردية خارج إطار المؤسسات الدينية الرسمية، بل وخارج إطار الرأي العام في السوق الديني، وذلك بالاتجاه لاستخدام أدوات جديدة تلائم الأجيال الجديدة، وهي الدمج بين روحانية الدين وعلوم الطاقة والطب البديل والتأمل والحمية العضوية، وهذه الظاهرة معروفة في أمريكا ولها انتشار واسع، وقد برزت منها نسخة إسلامية سنية، ومن الناشطين في هذا المجال ولهم شعبية متزايدة بين الأجيال الجديدة ويتسمون بتقديم الدين بطرق عصرية: عبدالله جيمنستيار، داعية إندونيسي معروف ومؤثر وله شعبية كبيرة، وماجدة عامر، داعية مصرية من أسرة ثرية لها برامج تلفزيونية كثيرة، ومحمد الدحيم، داعية سعودي.

يتسم هذا المنهج الجديد بسمات تميزه عن التدين التقليدي المبني على الشعبوية، مثل: أنه اتجاه فرداني لا يتفعل خصوماً، ولا يدعو لتجميع الأتباع، ولا يحث على جمع تبرعات، وهو خطاب ناعم غير ملزم، ويقدم نفسه بوصفه رأيا شخصيا. ويتسم أيضاً بأن رموز هذا المنهج من أبناء الطبقة الاجتماعية والاقتصادية العليا أو الوسطى العليا، ويتحدثون عن منهجهم وهم مرتاحون ثقافياً واقتصادياً، كما أن العلوم التي يتحدثون

عنها نخبوية وليست شعبوية، وتميل للروحانية والتسامي بالذات. ومن حيث الظهور الشكلاني، فأصحاب هذا المنهج مختلفين كلياً عن الصورة النمطية للتدين التقليدي، وذلك بعدم التركيز على مسائل حلق اللحية أو تخفيفها أو ظهور المرأة محجبة.

نظراً للتفاوت الكبير بين الدعوة باستخدام علوم الطاقة والدعوة بالأسلوب التقليدي، فإن سوق الدعوة الجديد نخبوي في مجالس خاصة، أو برامج تلفزيونية معدة بعناية، أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ لأن السوق التقليدي لا يناسبهم، كالمساجد والمدارس.

وقد صدرت دراسات تقليدية تحذر من استخدام علوم الطاقة في الدعوة الدينية، وبالغ بعضها في تصنيف علوم الطاقة ضمن علوم العصر الإلحادية، دون مراعاة التفاوت بين استخداماتها، والفروقات الكبيرة بين هذه العلوم.

مستقبل السوق الديني

من المتوقع، بناء على مجموعة مؤشرات، وتحولات السوق الديني حدوث تحولات ثلاثة تتمثل في التالي:

❖ انحسار هيمنة ملاك رأس المال الديني السائل، وخروج كثير منهم من السوق الديني، أو الحضور الباهت لمن بقي منهم. وقد كشفت جائحة كورونا (كوفيد 19) التي انتشرت مطلع عام 2020، هذا التنبؤ بوضوح من خلال عدم لجوء الشعوب للاسترشاد بالرأي الديني، كما هو الحال في

الكوارث والأزمات، بل منعت الأصوات التي تبرعت وصرحت بالرأي الديني، وكثير منها يجانب الصواب، مثل تفسير الجائحة بأنها عقوبة وامتحان وعذاب وهكذا، بل إن السلطات الأمنية ألقت القبض على عدد من المحسوبين على التيار الديني لتحدثهم في تفسير الجائحة تفسيراً دينياً تسبب في تضليل العوام وتسطيح رؤيتهم للكارثة المحدقة بهم.

- زيادة موجة الإلحاد أو الابتعاد عن الدين بين بعض جيل الشباب، بسبب عدم استيعاب كثير منهم الفوارق بين الدين والتدين، وهذا أحد نتائج تعبئة سابقة بأن ملاك رأس المال الديني، بشقيه الصلب والسائل، هم حراس الفضيلة، وهم أهل الحق في تفسير نصوص الدين وتوجيه فهمه.
- اتجاه كثير من الشباب الليبرالي والعلماني إلى البحث المنهجي في تاريخ الفقه ونظرياته وأصوله، وتقديم طروحات بديلة. ويبدو أن هناك تأثيرا لهذا الاتجاه من قبل مفكرين أعادوا قراءة الفقه الإسلامي، مثل: وائل حلاق، وهو مفكر فلسطيني مسيحي، ترجمت كثير من أعماله مؤخراً، وحظيت بانتشار واسع.

وقد ظهرت هذه التوقعات على السطح فعلياً، وذلك لأنه كان من المتوقع أن تنتهي ظاهرة رأس المال الديني السائل من خلال القضاء على أدواته، ويحل محلها اتجاه الناس إلى رأس المال الديني الصلب، من خلال التالي:

- نشر القيم الدينية التي تحث التنمية وبناء الحضارة، مثل

قيم: تقدير العلم في جميع التخصصات، والعمل الجاد والإنجاز، وتقبل الآخر، واحترام الوقت. وفي المقابل إعادة مراجعة بعض التفسيرات للدين، التي أشاعت قيم عدم قبول المخالف والتطرف.

- الحوكمة والشفافية الرمزية في السوق الديني، تعني الحوكمة governance في الاقتصاد مراقبة السوق ونشاط المؤسسات والشركات والقائمين عليها. وفي السوق الديني من حق كل مسلم أن يمارس عمليات الحوكمة الرمزية على المؤسسات الدينية وعلى القائمين عليها، وعلى جميع الفاعلين في السوق الديني، من مفتين ودعاة ووعاظ، من خلال إعادة التقييم ونقد الأداء، فالحوكمة في السوق الديني من سمات الأمة، وليست خاصة بأحد أو بمؤسسة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.
- نقد التوسع في مأسسة الدين، وتشكيل الأحزاب والجماعات الدينية التي تعمل على أسس سياسية؛ وذلك لأن المأسسة وتشكيل الأحزاب ستكون مناخاً خصباً للتنظيم البيروقراطي والإيديولوجي، ومن ثم تتحول إلى صراعات ومنافسات، وتغوّل في المجتمع، من أجل تحقيق المكانة الاجتماعية والهيمنة.

خاتمة ونتائج

حاولت الدراسة وصف السوق الديني والتحولات التي تعرض لها، وسعت إلى تشخيص مكامن القوة والاختلالات التي طرأت عليه، ويمكن عدها كتابة من الداخل، لأني قريب من السوق الديني، وعاصرت جيل الصحوة، وأدركت جزء من نشاط المراكز الصيفية والدروس العلمية في المساجد، وقد لاحظت أن كثيرًا من ممارسات رموزهم لا تتفق مع أقوالهم، وأن من يتنبه لهم، وهم كثر، يلتزمون الصمت؛ إما مراعاة لمصالحهم أو لعدم رغبتهم في الاشتباك معهم ونقدهم. لذلك أشرت إلى معلومات كثيرة كان مصدرها الملاحظة بالمشاركة أو مقابلات عدد من الدعاة والقضاة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وقدمت عددًا من التوصيات، فمن نتائجها: أن رأس المال الديني السائل، سوق زاخرة لإنتاج النخب الدينية والشخصيات الشعبوية، وأن النخب الدينية قادرة على توجيه أفكار الناس والهيمنة على كثير منها، وبالتالي يدخل السوق الديني في مجالات السياسة والاقتصاد، مما يجعل من الصعب على ملاك رأس المال الديني الصلب أن يكونوا في موقع متفوق أو منافس لرأس المال الاقتصادي والسياسي، فينسحبون من السوق الديني، ومن ثم تنشأ مسألة "الزبونية"، وهي تحالفات مع ملاك رأس المال

الديني السائل، مبنية على مصالح متبادلة، وقد يفسر هذا ظاهرة تنكر بعض المفتين والدعاة والوعاظ لأقوالهم السابقة وفتواهم المناقضة لوضعهم الجديد، مستفيدين من التماس متابعيهم الأعذار لهم.

ولا تقف التفاعلات الاجتماعية عند هذا الحد النخبوي، وإنما يمتد تأثيرها على سلوك الإنسان العادي الذي تشكل تدينه من خلال أقوال ملاك رأس المال الديني السائل، فصار تدين الإنسان العادي تديناً شكلانياً في الغالب، إذ يتركز في إقصاء من يختلف معه، على الرغم من أن ممارسات كثير منهم الدينية أقل مستوى من أخلاقياته، وهذا قد يفسر ظاهرة بث الكراهية في المجتمع ونشر قيم التطرف وعدم قبول الآخر.

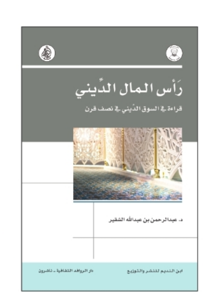
برز اتجاه جديد يتمثل في رغبة الناس العاديين للحصول على المعلومة الدينية من مصادرها الأصلية، وهما القرآن والسنة، ولكن بأساليب فهم جديدة تعتمد على المنطق والسياق التاريخي للنص، إضافة إلى ظهور دعاة جدد يقدمون الدعوة باستخدام معارف عصرية، والاستفادة من أسلمة علوم الطاقة الروحية والجسدية.

ولوحظ أن الهوة بين رجال الدين والعامة تأخذ في الاتساع بشكل متزايد ومستمر، ولم تظهر جماعة دينية تملأ الفراغ، مما يعني وجود أزمة سوف تعالج بأحد طريقتين، هما: إما فصل الدين عن السياسة، وذلك احتراماً للدين؛ لأن المنتمين له لم يستطيعوا حمايته، من التغول السياسي والاقتصادي، وهذه تمثل أحد أهم الدعوات التي تنادي بها بعض مراكز الفكر العالمية. وإما ترميم المؤسسة الدينية وإعادة هيكلتها.

المصادر والمراجع

- باتريك هايني، **إسلام السوق**، نقله إلى العربية عومرية سلطاني، مصر: مدارات للأبحاث والنشر.
- بكر بن عبدالله أبو زيد، **المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأصحاب**، الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ومطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة [د. ت].
- بيار بورديو، **أسباب علمية: إعادة النظر بالفلسفة**، تعريب أنور مغيث، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ط 1، 1998.
- يير بورديو، **السوق اللغوية**، ترجمة حسن أحجيج، مجلة فكر ونقد- المغرب، عدد 20، يونيو 1999.
- تقرير إذاعة بي بي سي عربية بعنوان **هل بات عشاق شركة آبل طائفة دينية**، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-45510682
- دارن أ. شِرْكات، وآخرون، **السوق الدينية في الغرب**، ترجمة عز الدين عناية، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ط 1، 2012.
- زيجمونت باومان، **الأزمنة السائلة: العيش في زمن اللايقين**، ترجمة حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2017.
- زيجمونت باومان، **الحداثة السائلة**، ترجمة حجاج أبو جبر، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2016.
- سابينو أكو افيفا، إنزو باتشي، **علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات**، ترجمة عزالدين عناية، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، ط1، 2011.
- عبدالرحمن بن عبدالله الشقير، **رأس المال الثقافي**، بيروت: دار ابن النديم ودار الروافد، ط 1، 2020.
- عبدالرحمن بن عبدالله الشقير، **النخب النسائية الإسلامية (1157- 1438هـ/ 1744- 2017)**، الإمارات: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2017.

- عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، **تلبيس إبليس**، تحقيق أحمد بن عثمان المزيد، الرياض: دار الوطن للنشر، ط 1، 1423هـ/ 2003.
- عبدالله صالح العبيد، **عيوب التلاوة**، الهند: مجلة صوت الأمة، مجلد 44 عدد 7، يوليو 2012.
- عبدالله الغذامي، **الفقيه الفضائي: تحول الخطاب الديني من المنبر إلى الشاشة**، بيروت: المركز العربي الثقافي، ط 2، 2011.
- علي ليلة، **دور رأس المال الديني في تحديث المجتمع العربي**. نشر في موقع إلكتروني على رابط: https://sites.google.com/site/aliliela/-------3
- ابن القيم الجوزية، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي، **الفوائد**، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، الرياض: مكتبة الرشد، ط 1، 2001.
- مارك لينش، **آفاق مجهولة: تجربة الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 16 ديسمبر 2016 على الرابط https://carnegie-mec.org/
- معتز سيد عبدالله، **الاتجاهات التعصبية**، الكويت: عالم المعرفة، مايو 1989.
- هاشم صالح، **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي**، بيروت: دار الساقي للطباعة والنشر، ط 2، 2010.
- وائل حلاق، **مقالات في الفقه: دراسات حول الشريعة**، ترجمة فهد الحمودي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2014.
- Ritzer (2005) George, *Encyclopedia of Social Theory*.



رَأس المال الدِّيني

قراءة في السوق الدِّيني في نصف قرن

يمتلك الأفراد رأس مال ديني، من خلال منظومة القيم والأخلاق الدينية والاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال تنظيم علاقة العبد بخالقه في العبادات والمعاملات التي توصله إلى تسامي الفرد بذاته، وإيجاد معاني نبيلة للقيم والأشياء والحياة من حوله. والأصل أن يحسن المسلم الاستثمار في معلوماته الدينية وتنميتها بالأوجه السليمة، وقد ينحرف رأس المال الديني عن مصارفه الشرعية بسبب الاستخدام النفعي للدين، لأهداف سياسية واجتماعية واقتصادية.

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3
محل رقم 1، المحمدية
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلــوي: 03 76 20 661 213+
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

الحمراء - شارع ليون - برج ليون، ط6
بيروت-لبنان - ص. ب. 113/6058
خلوي: 28 28 69 3 961+
هاتف: 37 04 74 1 961+
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-614-466-093-5
9786144660935